

برامج التحويلات النقدية الإنسانية ونواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي: الأدلة وأولويات الأبحاث المستقبلية

أليسون كروس، وتينزين مانيل، وميلاني ميجيفاند¹

تشرين الثاني/نوفمبر 2018



1- مقدمة

شهد استخدام برامج التحويلات النقدية في السياقات الإنسانية نمواً كبيراً على مدى السنوات القليلة الماضية (شراكة التعلم النقدي، 2018).² ويُعترف ببرامج التحويلات النقدية باعتبارها مكوناً هاماً من مكونات الاستجابة الإنسانية التي يمكنها، في السياقات الصحيحة، الاستفادة من الموارد الشحيحة بكفاءة وفعالية، وتحفيز الاقتصادات المحلية، وتعزيز كرامة السكان المتضررين من الأزمات واختيارهم، والتصدي للاحتياجات المتعددة (أرنولد وآخرون، 2011؛ 2011؛ 2011؛ كريتي وجاسبارس، 2006؛ جيردندر وآخرون، 2011؛ فينتون وآخرون، 2015). وفي حين أن التحويلات النقدية والقوائم قد خضعت للدراسة في سياقات التنمية وفي تلبية الاحتياجات الغذائية والاحتياجات السكنية في الأزمات الإنسانية، إلا أن الأدلة على قدرة البرنامج على تحقيق الأهداف القطاعية الأخرى والمسائل الإنسانية الشاملة هي أدلة أقل قوة. وفي قطاع الحماية³ على وجه التحديد، لا تتوفر أدلة قاطعة كافية على قدرة برامج التحويلات النقدية على التصدي للنواتج القطاعية الفرعية⁴ بشكل عام، وللعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل خاص.

¹ أجرى هذا البحث أليسون كروس، وإيكاترينا شاليفا، وأنا سانتشيز-كاناليس، ورشاد نمر، وجميعهم من الخريجين الجدد من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، بتوجيه من مفوضية اللاجئين النسائية ومنظمة الإنقاذ الدولية. شكر خاص لستيفان بامباشر من شراكة التعلم النقدي، وكاسونديا بولس من مفوضية اللاجئين النسائية، وألكسندرا بلاكويل، وشيري بينيت، وسانا خان كم لجنة الإنقاذ الدولية لما قدموه من مساهمات رئيسية.

² تشير برامج التحويلات النقدية إلى جميع البرامج التي يقدم فيها النقد (أو قسائم السلع والخدمات) مباشرة إلى المستفيدين. وفي سياق المساعدة الإنسانية، يُستخدم المصطلح للإشارة إلى تقديم النقد أو القسائم للأفراد أو الأسر المعيشية أو المستفيدين في المجتمع المحلي للحكومات أو الجهات الحكومية الأخرى. تغطي برامج التحويلات النقدية جميع طرائق المساعدة النقدية، بما في ذلك القسائم. ويستثنى من ذلك التحويلات والتمويل الأصغر في التدخلات الإنسانية (على الرغم من أنه يمكن الاستعانة بمؤسسات التمويل الأصغر والتحويلات المالية لتسليم النقد فعلياً) يمكن استخدام المصطلح بشكل تبادلي مع التدخلات النقدية والمساعدة النقدية والبرامج النقدية وبرامج القسائم.

³ تشمل الحماية جميع الأنشطة التي تضمن الاحترام الكامل لحقوق جميع الأفراد دون تمييز وبما يتفق مع حقوق الإنسان الدولية ومجموعات القوانين ذات الصلة والقانون الإنساني. وتعد الحماية أمر أساسي وينبغي تعميمها في جميع الأعمال الإنسانية. تتحمل البلدان المسؤولية القانونية والرئيسية عن الإجراءات المتعلقة بالحماية المباشرة؛ ومع ذلك، قد تضطلع المنظمات الإنسانية بدور في ضمان الوفاء بهذه الالتزامات حينما تعجز البلدان عن أداء ذلك (كيمب، 2016).

⁴ تشمل القطاعات الفرعية العنف القائم على النوع الاجتماعي، وحماية الأطفال، والإجراءات المتعلقة بالألغام، والإسكان، والأراضي والممتلكات.

تطرح النظرية والممارسة حججاً أساسية مماثلة لاستخدام برامج التحويلات النقدية في سياقات الطوارئ. وتتنظر نظريات مثل نهج الاستحقاق⁵ إلى بعض حالات الطوارئ على أنها ظاهرة اجتماعية سياسية يمكن أن يساعد دعم الدخل في التصدي لها (دي وال، 2006؛ سين، 1999). ويتفق الممارسون وأصحاب المصلحة في الاستجابة الإنسانية على أن النقد يمكن أن يكون فاعلاً في تلبية احتياجات الناس، إذ أنه يمكن أن يزيد من الحصول على السلع والخدمات الأساسية ويمدح الاستجابة الإنسانية في الاقتصاد المحلي (غيردندر وآخرون، 2011). ومع ذلك، يُعترف بالقيود المفروضة على برامج التحويلات النقدية، مثل عدم قدرتها على تعزيز تغيير السلوك على المدى الطويل، أيضاً على أنها تقلل من فوائدها المحتملة.

في عام 2016، وقّع المانحون الرئيسيون والوكالات الإنسانية الصفقة الكبرى،⁶ التي تضمنت التزامات بزيادة برامج التحويلات النقدية في المساعدات الإنسانية في محاولة تهدف إلى تحسين فعالية العمل الإنساني وكفاءته (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2015). ويدمج إطار العمل العالمي لشراكة التعلم النقدي⁷ الالتزامات النقدية والتوصيات المقدمة في الصفقة الكبرى بالإضافة إلى خطة العمل من أجل النقد،⁸ والمبادئ العشرة لمكتب المفوضية الأوروبية للمعونة الإنسانية،⁹ وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتحويلات النقدية الإنسانية،¹⁰ والمذكرة الاستراتيجية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن التحويلات النقدية في السياقات الإنسانية¹¹ ضمن ستة أهداف عالمية. ويسعى هذا التقرير إلى المساهمة بشكل خاص في الهدف العالمي السادس: تعزيز قاعدة الأدلة والاستثمار في الابتكار.

ينبغي الحصول على مزيد من الأدلة القوية حول متى وكيف يمكن لبرامج التحويلات النقدية أن تحقق النتائج المرجوة، لا سيما في المجالات الحرجة التي تتطلب أبحاثاً ذات طابع رسمي أقل، كما هي الحال في المسائل المتداخلة مثل الحماية والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وتسلط استعراضات المنشورات بشأن برامج التحويلات النقدية والحماية الضوء على ضرورة الحصول على فهم أفضل للطريقة التي يؤثر بها حجم برامج التحويلات النقدية وتواترها ومدتها على نواتج الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية (هاجن زانكر وآخرون، 2017؛ بيرغ وسيفريس، 2016). ويعد بناء الأدلة حول استخدام برامج التحويلات النقدية لتحقيق نواتج الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي ضرورياً لعمل فريق العمل المعني بالنقد مقابل الحماية التابع للمجموعة العالمية للحماية فضلاً عن كونه أولوية بالنسبة للمنظمات الأعضاء فيها، بما في ذلك تلك المشاركة في هذه الدراسة: مفوضية اللاجئين الإنسانية، ولجنة الإنقاذ الدولية، وشراكة التعلم النقدي. ويسعى هذا التقرير إلى تحديد الأدلة القائمة حول برامج التحويلات النقدية والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدته في الأوضاع الإنسانية، ويوصي بمجالات الأولوية للأبحاث المستقبلية.

1-1 تحليل العنف القائم على النوع الاجتماعي

ينطوي العنف القائم على النوع الاجتماعي على العديد من التعريفات في سياق الممارسات الأكاديمية والإنسانية والإنمائية وممارسات حقوق الإنسان (ريد هاملتون، 2014). وفي هذا التقرير، يُعرّف العنف القائم على النوع الاجتماعي بأنه "مصطلح شامل لأي فعل ضار يرتكب ضد إرادة شخص ما والذي يقوم على أساس الفروق الاجتماعية (أي نوع الجنس) بين الذكور والإناث. ويشمل ذلك الأفعال التي تلحق الأذى أو المعاناة الجسدية أو الجنسية أو النفسية، والتهديد بمثل هذه الأفعال، والإكراه، وأشكال الحرمان الأخرى من الحرية" (الضوابط الإرشادية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2015، ص 5). ويشمل مصطلح العنف القائم على النوع الاجتماعي: العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، والاعتداء الجنسي، وتشويه الأعضاء التناسلية، والتعذيب الجنسي، والاستغلال، وعنف العشير¹²؛ والزواج المبكر والقسري، وأي عنف بدني أو نفسي يستهدف الأفراد على أساس نوعهم الاجتماعي. وفي الممارسة الإنسانية، يرتبط العنف القائم على النوع الاجتماعي في المقام الأول بالعنف ضد المرأة ولا يتضمن تجسيدا شاملاً للعنف القائم على النوع الاجتماعي (دولان، 2015). واستخدم العنف القائم على النوع الاجتماعي للإشارة إلى عنف مماثل ضد مجتمع 'المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي والمتحولون جنسياً ومغايرو الهوية الجنسانية'

⁵ تشير نظرية الاستحقاق إلى أن بعض الكوارث تحدث عندما لا يستطيع الأفراد إثبات ملكية الموارد الإنتاجية (الهبات) حيث تمنع شروط التبادل الأفراد من استخدام مواردهم للبقاء على قيد الحياة. ويجادل البعض بأن ذلك ناجم عن الأوضاع الاجتماعية السياسية. فعلى سبيل المثال، تحدث المجاعة على الرغم من توافر كثير من الطعام، حيث تقف هبات الأفراد وشروط التبادل حائلاً أمام قدرتهم على مبادلة مواردهم بالطعام أو تحتم عليهم بيع الطعام المنتج إلى أسواق ذات أسعار أعلى، الأمر الذي يساهم بدوره في النقص. وعلى هذا النحو، تنجم المجاعة عن عدم القدرة على السيطرة على السلطة وحشد الموارد لتعويض النقص المحلي.

⁶ انظر <http://www.agendaforhumanity.org/initiatives/3861>.

⁷ انظر <http://www.cashlearning.org/downloads/calp-framework-web.pdf>.

⁸ انظر <http://www.cashlearning.org/downloads/100daysofcash-agendaforcash---final.pdf>.

⁹ انظر <http://www.cashlearning.org/downloads/conceptpapercommontoplineprinciplesen.pdf>.

¹⁰ انظر <https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/9828.pdf>.

¹¹ انظر https://interagencystandingcommittee.org/system/files/strategic_note_cash_transfers_in_humanitarian_contexts_june_2016.pdf.

¹² عنف العشير هو مصطلح جامع حسب تعريف منظمة الصحة العالمية. انظر http://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/77432/WHO_RHR_12.36_eng.pdf?sequence=1.

وكذلك ضد الرجال والفتيان. ويجادل سيفاكوماران (2007) بأن العنف الجنسي ضد الرجال يؤخذ على أنه اعتداء قائم على أساس النوع الاجتماعي بهدف تأنيث القدرة الإنجابية وإضفاء طابع المثلية الجنسية عليها وتقليلها. ويشدد لويس (2009) على ضرورة أن يشمل فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي العنف ضد الحياة الجنسية الحقيقية أو المتصورة أو المفترضة، والميل الجنسي، والهوية الجنسية. وبينما يستخدم هذا التقرير تعريفاً شاملاً للعنف القائم على النوع الاجتماعي، إلا أنه يركز حتماً على النساء والفتيات إذ تواجه هذه الفئة من السكان مخاطر غير متناسبة في حالات الطوارئ الإنسانية (وزارة التنمية الدولية، 2013).

2-1 العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ

أجري قليلٌ من الأبحاث أو جرى توحيدها بُعْثَ تسليط الضوء على أفضل الممارسات في برامج الطوارئ المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (بوفانيندرا وهولمز، 2014). وفي حين أنه جرى توثيق استخدام العنف الجنسي في مناطق النزاع جيداً، إلا أنَّ الأشكال الأخرى للعنف القائم على النوع الاجتماعي، مثل عنف العشير، والزواج المبكر والزواج القسري، والاشتغال بالجنس، تتفاقم أيضاً في أوضاع النزاع والطوارئ (حسين وآخرون، 2014؛ منطقة مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي، 2018). تشمل أنواع التدخلات المنصرة، والتدريب الجماعي، وبرامج سبل كسب العيش، والدعم النفسي الاجتماعي، والتدخلات في حالات الضرب، والزيارات المنزلية، وحشد المجتمع المحلي، والتحويلات النقدية وتحويلات القسائم (أرانغو وآخرون، 2014)؛ غير أن قدرة برامج التحويلات النقدية على التصدي لمختلف أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي لم تخضع لبحث مستفيض. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن ينصب تركيز جميع البرامج على الناجين، وأن تضمن الاحترام والأمان والعمل على تغيير الثقافة وتغيير القوانين وتدريب العاملين في المجال الصحي الذين قد لا يكونون على أهبة الاستعداد للتصدي لهذه الشواغل. وعلاوة على ذلك، من الضروري إشراك الرجال والفتيان في التصدي للأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين - وكذلك النظر في مسألة التداخل بين الجنسين والعوامل الأخرى (مثل العمر أو الإعاقة) لفهم المصادر المتعددة والمركبة للعنف والتميز.

3-1 برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي والتحويلات النقدية

تعد الأدلة المتعلقة بتأثير برامج التحويلات النقدية على العلاقات بين الجنسين محدودة وغير حاسمة وخاصة بالسياق والأسر المعيشية إلى حد كبير (هارفي وبافانيلو، 2018). ولا تؤدي انتهاكات العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى إصابة الناجين بصدمات نفسية فحسب، بل يمكن أن تقوّض قدرة المجتمع على الصمود ويمكن أن تؤثر سلباً على تعافي الأسر والمجتمعات المحلية (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2015). ويمكن أن يساعد تعميم اعتبارات العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامج التحويلات النقدية ودعم خدمات إدارة الحالات بالمساعدة النقدية عند الاقتضاء في تحسين برامج التحويلات النقدية بوصفها أداة لتعزيز الحماية في الأزمات الإنسانية (مفوضية اللاجئين النسائية، 2018).

يعرض القسم التالي أهداف البحث وأسئلته. ويناقش القسم الثالث المنهجية، في حين يستعرض القسم الرابع خرائط الأدلة. ويقدم القسم الخامس استعراضاً وصفيّاً للأدلة التي جرى النظر فيها. ويحلل القسم السادس برامج التحويلات النقدية في المنشورات، وتأثيرها على نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي، وموضوعات مثل الآثار الجانبية والقيود. ويحدد القسم السابع الفجوات الرئيسية والتوصيات لمجالات البحث ذات الأولوية. ويقدم القسم الثامن اعتبارات ختامية.

"تعد الأدلة المتعلقة بتأثير برامج التحويلات النقدية على العلاقات بين الجنسين محدودة وغير حاسمة وخاصة بالسياق والأسر المعيشية إلى حد كبير."

2- أهداف البحث وأسئلته

يقدم هذا التقرير استعراضاً وتحليلاً للأدلة المتعلقة بتأثير برامج التحويلات النقدية على منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدته ويقترح الفجوات التي ينبغي أن تُعطى الأولوية في الأبحاث المستقبلية. وتستند الأدلة في المقام الأول إلى المنشورات المتاحة، مثل تقييمات البرامج واستعراضاتها، والتحليلات الوصفية، ودراسات الحالات الفردية، والتقارير الصادرة عن الممارس أو عن تشاور خارجي. يهدف هذا التقرير إلى:

- تقديم خريطة أدلة تعرض طريقة تدخل برامج التحويلات النقدية، ونواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي، واتجاه التأثير، وجودة الدراسة في ما يتعلق بالأدلة المتاحة¹³؛
- استعراض المنشورات المتضمنة، وتحليل أدلة برامج التحويلات النقدية في التصدي لنواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتجميع النتائج الرئيسية¹⁴؛
- تحديد فجوات الأدلة واقتراح مجالات الأبحاث المستقبلية.

لتحقيق هذه الأهداف، سيتناول هذا التقرير الأسئلة التالية:

1. كيف وُجّهت طرائق برامج التحويلات النقدية المختلفة نحو نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي أو كيف أثرت على نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي؟
2. هل ثمة دليل على أن استهداف النوع الاجتماعي يؤثر على تأثير برامج التحويلات النقدية على نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي؟
3. هل ثمة دليل على آثار جانبية إيجابية أو سلبية ناتجة عن برامج التحويلات النقدية في ما يتعلق بنواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي؟
4. ما هي القيود الرئيسية لبرامج التحويلات النقدية في التصدي لنواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي وما هي الاعتبارات التي ينبغي مراعاتها أو البرامج الإضافية التي جرى تنفيذها إلى جانب برامج التحويلات النقدية؟
5. ما هي الفجوات الرئيسية في الأدلة وما هي الأبحاث الإضافية المطلوبة لتحديد قابلية تطبيق برامج التحويلات النقدية في التصدي لنواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي وتوفير المعلومات اللازمة لاتباع أفضل الممارسات؟

¹³ يشير التأثير إلى عامل مؤثر يمكن أن يرتبط ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بالتدخل قيد الدراسة.

¹⁴ تشير النتيجة إلى نتيجة أو تغيير متعمد أو عرضي ناجم عن التدخل.

3- المنهجية

1-3 بروتوكول البحث

1-1-3 التدخلات والنواتج

تشمل التدخلات التي خضعت للدراسة لهذا المشروع طرائق برامج التحويلات النقدية التي حددتها شراكة التعلم النقدي من أجل تقرير منفصل يتبع نفس المنهجية والهيكل (انظر الجدول 1).¹⁵ وينصبّ التركيز على التدخلات على مستوى الأسر المعيشية؛ واستُبعدت المنح المقدمة للمنظمات التي تقدم خدمات الدعم.

جرى تحديد نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي التي خضعت للدراسة (انظر الجدول 1)، والتي وُضع تعريفها بالتشاور مع أعضاء فريق العمل المعني بالنقد مقابل الحماية التابع للمجموعة العالمية للحماية، بما في ذلك مفوضية اللاجئين النسائية، ولجنة الإنقاذ الدولية، وشراكة التعلم النقدي، استناداً إلى النواتج العامة للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

الجدول 1.

النواتج	التدخلات
الحدّ من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي أو التعرّض له	1. المنح المتعددة الأغراض
1. تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية	2. القسائم غير المشروطة: السلع
2. الحدّ من عنف العشير	3. القسائم غير المشروطة: القيمة
3. الحدّ من المخاطر أو التعرّض للتحرش الجنسي أو الاستغلال والانتهاك الجنسيين	4. التحويلات النقدية المشروطة
4. الحدّ من الزواج القسري والمبكر أو منعه	5. تحويلات القسائم المشروطة
5. زيادة ملكية الأصول أو السيطرة على الموارد	6. النقد مقابل العمل
الحصول على الخدمات	7. القسائم مقابل العمل
6. حصول الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي على خدمات الاستجابة والتعافي	8. النقد مقابل الأصول
7. الحصول على خدمات الصحة الإنجابية	9. القسائم مقابل الأصول
8. الحصول على خدمات الصحة النفسية/العقلية	10. الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدّات
استراتيجيات التأقلم المحفوفة بالمخاطر	11. الطريقة المختلطة
9. الاشتغال بالجنس	12. النقد الإضافي
	13. النقد مقابل التدريب
	14. القسائم مقابل التدريب

للاطلاع على وصف كامل وتعريفات للتدخلات والنواتج، انظر الملحق 1.

¹⁵ انظر مسرد مصطلحات شراكة التعلم النقدي للاطلاع على تعريفات التدخلات والمصطلحات الأخرى المتعلقة ببرامج التحويلات النقدية.

2-1-3 معايير الدمج والاستيعاد

استند الدمج إلى الأدلة المتعلقة بتأثير تدخلات برامج التحويلات النقدية (المذكورة أعلاه) على أي من نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي المعروفة مسبقاً (المذكورة أعلاه أيضاً). واستبعد الاستعراض الوثائق المتعلقة بأفضل الممارسات، ومجموعات الأدوات، والمبادئ التوجيهية العامة، غير أنه تضمن التحليلات الوصفية واستعراضات المنشورات. ولم يُنظر في آلية التسليم والاستهداف في ما يتعلق بالاستيعاد. وأخيراً، جرى تحليل الوثائق التي أنتجت بعد عام 2005 والمتاحة باللغة الإنجليزية فقط.

3-1-3 استرجاع البيانات واستعراضها

استُخدمت مجموعة شاملة من قواعد البيانات الأكاديمية لتحديد المنشورات الخاضعة لاستعراض الأقران.¹⁶ وتبع ذلك البحث في مكتبات شراكة التعلم النقدي وشبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني للحصول على منشورات ذات صلة. وجرى تعريف مصطلحات البحث على أساس التدخلات والنواتج.

وقد قُيِّمت الدراسات في ما يتعلق بجودة البحث بالإضافة إلى اتجاه التأثير ضمن مزاجية التدخلات والنواتج. وجرى تكييف المؤشرات المستخدمة لتحديد جودة البحث من **المبادئ التوجيهية لوزارة التنمية الدولية** (انظر الشكل 1).

الشكل 1.

مؤشر الجودة	المعايير
التأثير المفاهيمي	هل يتصدى المؤلفون للأبحاث الحالية وكيف تتناسب الدراسة الحالية مع هذا السياق؟
الشفافية	هل يوجد شرح واضح لتصميم البحث ومنهجيته؟ هل يذكر المؤلف كيف ومتى ومن أين يجري جمع البيانات ومن المسؤول عن جمعها؟ هل يقدم المؤلف إطاراً لتحليله ويذكر مبررات ذلك؟
الإسهاب	هل يوجد تثليث للبيانات؟ كم عدد أنواع المصادر المختلفة التي يجمع منها المؤلف البيانات؟
الصلاحية	هل الدراسة صالحة داخلياً؟ هل هي صالحة خارجياً؟ عند النظر إلى التحليل، هل هناك مجال لإدماج التحيز السببي المتغير أو العكسي؟ هل القياس صالح؟ أم أن المؤشر لا يمثل قياساً جيداً للنواتج؟
الموثوقية	هل يجري قياس المؤشرات بشكل صحيح؟ هل هناك حافظ يدفع المستطلع أو المساح للإبلاغ عن البيانات بشكل غير دقيق؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل يتناول المؤلف هذه الشواغل؟
قوة الحجج	هل يوجد رابط منطقي واضح يمتد عبر الدراسة بدءاً من الإطار المفاهيمي ومروراً بالبيانات والتحليل ووصولاً إلى الاستنتاج؟ هل يناقش المؤلفون التحفظات المتعلقة بالدراسة؟
التصنيف	صُنِّفت الدراسات إلى جودة عالية ومتوسطة ومنخفضة طبقاً لما يلي: • عالية: تُلبي الدراسات 4 إلى 6 فئات من الفئات المذكورة أعلاه، أو ما يعادلها (أي تُلبي جزئياً ما يعادلها في جميع المجالات، لكن ليس إلى أقصى حد في 2 إلى 3 فئات) • متوسطة: تُلبي الدراسات 3 إلى 4 فئات من الفئات المذكورة أعلاه، أو ما يعادلها • منخفضة: تُلبي الدراسات أقل من 3 فئات من الفئات المذكورة أعلاه

¹⁶ مثل جايستور (<https://www.jstor.org>)

2-3 القيود والتحديات

هناك عوامل منها ندرة المنظمات الإنسانية التي تضع خطوط أساس ودورات برامج إنسانية قصيرة تجعل من الصعب للغاية قياس الأثر السببي للبرامج في أوضاع الطوارئ. ويشير التوسع الأخير في برامج التحويلات النقدية، باعتبارها إحدى طرائق التحويل في التدخلات الإنسانية، إلى أن تعميم العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامج التحويلات النقدية ودمج برامج التحويلات النقدية في تدخلات العنف القائم على النوع الاجتماعي لا يزالان في مرحلة النشوء.¹⁷ وثمة افتقار في أغلب الأحيان إلى التمييز بشكل واضح بين تأثير تدخل برامج التحويلات النقدية على نتيجة محددة مسبقاً للعنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي عدّة دراسات مشمولة في هذا التقرير، جرى تحديد نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل غير موثوق في مناقشات مجموعات التركيز مع المجتمعات المتضررة من الأزمات، وليس كنتيجة متعمدة جرى استهدافها وقياسها بشكل واضح. وقدمت معظم الدراسات التي ركزت على النواتج المتعلقة بالمنظور الجنساني استعراضاً لاحقاً للطريقة التي تؤثر بها برامج التحويلات النقدية على العنف القائم على النوع الاجتماعي، بدلاً من دمج نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي وبرامجها بشكل هادف في تصميم التدخلات وتنفيذها.

وعلاوة على ذلك، فحقيقة أن كثيراً من نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي تحمل وصمة ثقافية ويتعذر مناقشتها (على سبيل المثال، الاعتداء الجنسي وعنف العشير) قد تؤدي إلى ضعف الإبلاغ عنها. إن فهم ما يمكن اعتباره عنفاً قائماً على النوع الاجتماعي في السياقات الثقافية المختلفة يؤثر أيضاً على سلوك الإبلاغ؛ على سبيل المثال، قد لا يُنظر إلى الإساءة العاطفية أو السيطرة غير المتكافئة على الموارد أو الحصول عليها على أنها عنف قائم على النوع الاجتماعي دون برامج توعية. وأخيراً، إذا اعتقد المستفيدون أنه يمكن النظر إلى ممارسات معينة من منظور سلبي (على سبيل المثال، الزواج المبكر والزواج القسري) وأنها قد تؤثر على وضع المستفيدين، فقد يقل احتمال إبلاغهم عنها.

وتجعل الطبيعة المتداخلة لكثير من الكوارث الإنسانية توضيح الطريقة التي تستجيب بها برامج التحويلات النقدية لأنواع معينة من حالات الطوارئ أمراً صعباً. على سبيل المثال، قد يكون كلاً من النزوح الداخلي وصفة اللجوء قائمين في أزمة نزاع طويلة الأمد تواجه مجاعة.

وأخيراً، ثمة قيد آخر في هذا الاستعراض يتمثل في استبعاد الوثائق غير المحررة باللغة الإنجليزية.



يجري توزيع المنح النقدية من قبل لجنة الإنقاذ الدولية في مديرية اللاجئين والإعادة إلى الوطن في عاصمة مقاطعة ننجرهار الأفغانية، جلال أباد صورة: أندرو كويلتي/ لجنة الإنقاذ الدولية

¹⁷ تركز غالبية المنشورات على تحديد أفضل الممارسات وجرى استبعادها من هذه الدراسة.

4- خطة الأدلة

العنف القائم على النوع الاجتماعي								النتائج
استراتيجيات التأقلم المحفوفة بالمخاطر		حصول الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي على خدمات الاستجابة والتعافي		الحد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي أو التعرض له				
الاشتغال بالجنس	خدمات الصحة الإيجابية	خدمات التعافي والاستجابة	التعرض للتحرش الجنسي والاستغلال أو الانتهاك الجنسيين	عنف العشير	ملكية الأصول	الزواج المبكر أو الزواج القسري	صنع القرار داخل الأسرة المعيشية	
1		1	1	2 1 1 1	4	1 1 1	2 3 7 1 3 1	المنح المتعددة الأغراض
							1	الطريقة المختلطة
								التحويلات المقيدة
							1	القوائم المشروطة: السلع الأساسية
							1	القوائم المشروطة: القيمة
				1			1	لقوائم المشروطة (عملة)
				1 1			1 1	التحويلات النقدية المشروطة
								النقد مقابل العمل
								القوائم مقابل العمل
							1	النقد مقابل الأصول
								القوائم مقابل الأصول
								النقد مقابل التدريب
								القوائم مقابل التدريب
				2	1		2	غير مصنّف
		1	1	1			1	النقد الإضافي

اتجاه التأثير (إيجابي أو سلبي)

مرتفعة سلبية	مرتفعة محايدة	مرتفعة إيجابية	جودة الدراسة: من مرتفعة إلى منخفضة
متوسطة سلبية	متوسطة محايدة	متوسطة إيجابية	
منخفضة سلبية	منخفضة محايدة	منخفضة إيجابية	

5- استعراض وصفي

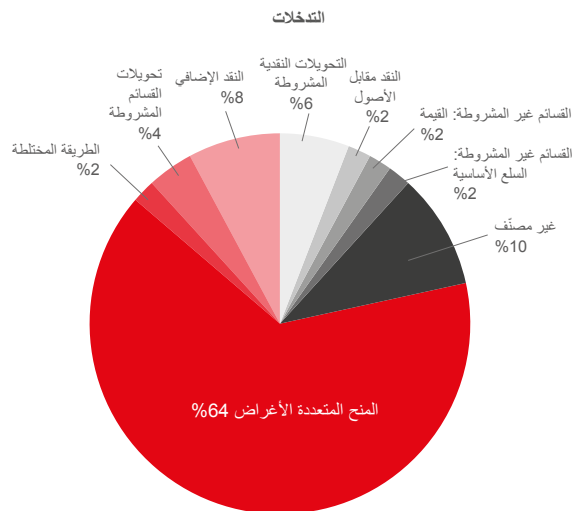
حدد هذا الاستعراض 28 دراسة استوفت معايير الدمج وجرى خلالها تحديد 52 زوجاً من التدخلات والنواتج. تحدد الأقسام أدناه خصائص الدراسات المشمولة، مثل انتشار الطرائق والنواتج واتجاه التأثير واستخدام المشروطة ومنهجية البحث والجودة.

وتتعلق غالبية الأدلة الواردة في التقرير بتأثير برامج التحويلات النقدية على مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي أو التعرض له؛ وجمعت أدلة أقل حول تأثير برامج التحويلات النقدية على الحصول على خدمات الناجين واستراتيجيات التأقلم. وعلى الرغم من توافر وثائق السياسات والتنفيذ ومجموعة الأدوات حول برامج التحويلات النقدية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، يركز هذا التقرير على التوصل إلى فهم أفضل لمجموعة الأدلة المتعلقة بتأثير برامج التحويلات النقدية في تحقيق نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي.¹⁸

تركزت ثلاثة وأربعون في المائة من الدراسات في أفريقيا جنوب الصحراء، بينما تركزت خمسة وعشرون في المائة منها في الشرق الأوسط، وتتعلق في المقام الأول بالاستجابة ذات الصلة بسوريا. وكانت ثمان عشرة في المائة من الدراسات عبارة عن استعراضات لتدخلات متعددة امتدت إلى أكثر من منطقة واحدة. أجريت دراسة إلى دراستين في ما يتعلق بالتدخلات في جنوب/وسط آسيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا. لم تستوف أي دراسات أجريت في جنوب شرق آسيا معايير الدمج.

1-5 الطرائق¹⁹

تمثل أسلوب التدخل الأكثر شيوعاً في المنح النقدية المتعددة الأغراض، والتي تتألف من 64% من التدخلات المسجلة. ولا يعد التمثيل الواسع للمنح المتعددة الأغراض في العينة باعثاً على الدهشة، في ضوء شعبيتها المتزايدة نظراً لمرونتها في تلبية نواتج متعددة عبر القطاعات. وغالباً ما كان الإبلاغ عن نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي في ما يتعلق بالمنح المتعددة الأغراض يُتابع في مجموعات النقاش المركزة، ومقابلات المخبرين الرئيسيين، والمسوح، بدلاً من اعتباره هدفاً مقصوداً لخطط التدخل والرصد. وشكل النقد الإضافي ما نسبته 8% من أزواج التدخلات والنواتج، مع أنه يشمل أربعة نواتج مسجلة من تدخل واحد.²⁰ أما الطريقة المختلطة والقسائم النقدية والقسائم المشروطة والنقد مقابل الأصول والقسائم غير المشروطة: القيمة والقسائم غير المشروطة: السلع الأساسية والقسائم غير مصنّف. ومع أن غالبية التدخلات لم تُصمم لتلبية نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي، فقد ركزت 45% من الدراسات على تحليل العنف القائم على النوع الاجتماعي أو الديناميات الجنسانية في وقت لاحق.



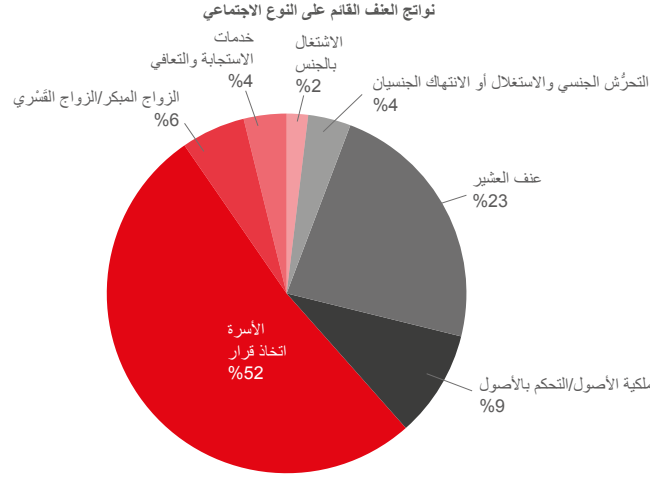
¹⁸ انظر "الوفاء بالوعد": التحويلات النقدية والديناميات الجنسانية و النقد المتعدد الأغراض والنواتج القطاعية.

¹⁹ انظر التذييل 1 للاطلاع على تعريفات الطرائق.

²⁰ انظر دمج التحويلات النقدية في برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأردن: الفوائد والمخاطر والتحديات.

وبينما يمكن لهذا التقرير أن يُجري تحليلات رصدية حول اتجاه التأثير عبر الطرائق والنواتج، إلا أنه لا يتيح إجراء مقارنة مباشرة أو قوية لمزايا أي طريقة تدخل على أخرى - لا سيما في ضوء الأهمية الكبرى للمنح متعددة الأغراض. وأجرت دراستان فقط من الدراسات المشمولة مقارنة مباشرة للطرائق، مع التركيز على التأثير التفاضلي للنقد المتعدد الأغراض مقابل القسام.

2-5 النواتج



جرى تحديد الأدلة وتضمينها لسبعة نواتج من بين النواتج الثمانية التي تناولها هذا التقرير. ولم يُعثر على دليل في ما يتعلق بالحصول على خدمات الصحة الإنجابية. وكان الدليل على اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية هو الأكثر شيوعاً (52%)، والذي قد يعزى إلى أهمية عملية اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية باعتبارها مقياساً للتمكين وأداةً للتخفيف من العنف العائلي و/أو مؤشراً على تعميم العنف القائم على النوع الاجتماعي أو النواتج المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

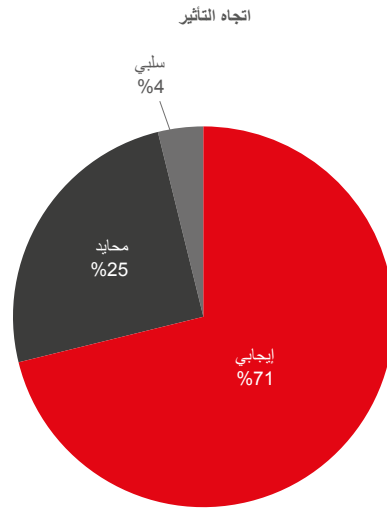
وعلاوة على ذلك، تتسم عملية اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية بأنها تميل إلى أن تكون أقل تأثراً بالمناقشة، مقارنةً بالمشاركة في الاشتغال بالجنس، وتجارب الزواج المبكر والزواج القسري، والتحرش الجنسي، والعنف الجنسي. واحتلَّ انخفاض العنف العائلي المرتبة الثانية بين أكثر النواتج شيوعاً (23%)، وكان مرتبطاً في أغلب الأحيان بتقليل الضغط على الماليات، مما أدى إلى انخفاض عدد المشاحنات اللفظية والجسدية²¹ وجرى تمثيل ملكية الأصول والسيطرة على الموارد في خمس دراسات (9%) وتعلق معظمها بملكية الأصول الإنتاجية الجديدة من قبل النساء باعتبار ذلك أحد نتائج برنامج التحويلات النقدية. وتناولت أربع دراسات (6%) الزواج المبكر والزواج القسري، وسلطت الضوء على أنه ليس بمقدور برامج التحويلات النقدية سوى منع الممارسات في الأزمات بدلاً من التصدي لمشكلة منهجية أو تغيير المواقف/المعتقدات الأساسية التي تجعلها طبيعية. ولم يُمتثل الانخراط في الاشتغال بالجنس، والحصول على خدمات الاستجابة والتعافي، والتعرض للتحرش والاستغلال والانتهاك الجنسي سوى في دراسة واحدة أو اثنتين، مما يُظهر النقص في الأدلة حول برامج التحويلات النقدية في تصديدها لهذه النواتج.

²¹ بشكل عام، ثمة تداخل بين تحسين ديناميات الأسرة المعيشية وعنف العائلي. بيد أنه ولغرض هذه الدراسة، جرى تسجيل العنف العائلي باعتباره نتيجة فقط في الحالات التي ذكرت فيها الدراسات أنه كان هناك اعتداءً نفسياً أو جسدياً أقل وخلافات أقل بين الشركاء.

3-5 اتجاه التأثير

بشكلٍ عام، سجّل نحو 71 في المائة من التدخلات نتائج إيجابية، بينما سجل 25% منها نتائج محايدة، في حين سجّل 4% منها نتائج سلبية.²² ويُعد انتشار النواتج الإيجابية واعداداً. ومع ذلك، انصب تركيز 17 من أصل 37 تدخلاً ذي تأثير إيجابي على اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية. وبينما يعكس ذلك التركيز على اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية بكونها نتيجة، إلا أنه يشير أيضاً إلى قاعدة أدلة أضعف في ما يتعلق بالتأثير الإيجابي لبرامج التحويلات النقدية على نواتج أخرى للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

واستهدفت معظم التدخلات ذات الأثر الإيجابي والمتعلقة باتخاذ القرارات النساء كمستفيدات. ويتركز التأثير المحايد في نواتج ثلاثة: اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية، وعنف العشير، والزواج المبكر والزواج القسري. ولا يعد هذا باعثاً على الدهشة في ضوء الطبيعة المعقدة والمنهجية لهذه المسائل. ووجدت تدخلات ذات تأثير سلبي في العنف العشير (دراسة واحدة) والتعرض للانتهاك والاستغلال والتحرش الجنسي (دراسة واحدة). وفي ما يتعلق بعنف العشير، ارتبطت هذه التدخلات بالمنافسة المتزايدة للسيطرة على الموارد، في حين ارتبطت التدخلات المتعلقة بالتعرض للاعتداء والاستغلال والتحرش الجنسيين بتعرض المرأة للاستغلال والعنف من قبل الحرّاس.



4-5 المشروطة²³

تُعد الأدلة على البرامج المشروطة محدودة، لا سيما وأنها تتعلق مباشرة بمقارنة برامج التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة. وفي حين أن معظم البرامج كانت غير مشروطة، أُشير إلى المشروطة في بعض الاستعراضات المنهجية أو استعراضات المنشورات، ولكن لم يُشر إلى إدراجها بوضوح كتدخل منفصل. وناقشت ثلاث دراسات فقط البرامج المشروطة صراحة (بيرتيك، 2016؛ وبيشي، 2018؛ وهيدروبو وآخرون، 2014). وتمنع مجموعة الأدلة المحدودة الاستنتاجات المتعلقة بمزايا المشروطة على نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، يسعى القسم 2-6 إلى تحديد اعتبارات العنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن البرامج المشروطة بالاستناد إلى الأدلة المتاحة.

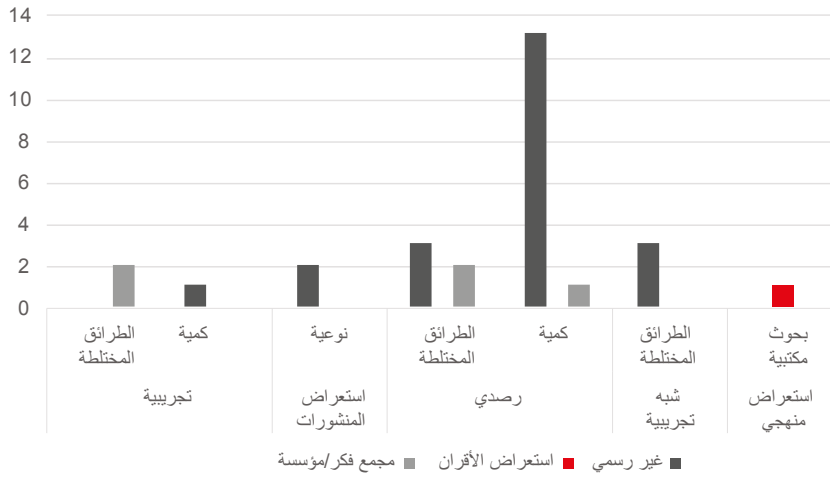
²² يشير مصطلح محايد إلى عدم وجود تأثير ناتج فضلاً عن كونه غير حاسم أو مختلط.

²³ تشير "المشروطة" إلى الأنشطة أو الالتزامات التي ينبغي تلبيةها للحصول على المساعدة (على سبيل المثال، الحد الأدنى لمواظبة الأطفال على الدراسة أو الانخراط في العمل). ولا تشير المشروطة إلى معايير الاستهداف.

5-5 المنهجية

تأتي معظم الدراسات المشمولة من المنشورات غير الرسمية، وتتألف من استعراضات وتقييمات داخلية ومتفق عليها للبرامج. وتظهر دراسة واحدة فقط، وهي الاستعراض المنهجي لبرامج التحويلات النقدية في التدخلات الإنسانية، في مجلة خاضعة لاستعراض الأقران.²⁴ ويشير هذا إلى نقص الأبحاث الأكاديمية المتعلقة بتفاعل برامج التحويلات النقدية والعنف القائم على النوع الاجتماعي في السياقات الإنسانية. ولا يبعث هذا على الدهشة في ضوء طبيعة الاستجابة الإنسانية نظراً لمحدودية الموارد اللازمة لإنشاء قياسات أساسية في معظم الأحيان، في حين ثبت أن مناقشات مجموعات التركيز والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين تعد بمثابة أساليب ملائمة توفر معلومات من أجل تجميع التعليقات والبيانات على وجه السرعة. وعلاوة على ذلك، تحذر الضوابط الإرشادية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2015) من جمع معطيات انتشار أو وقوع الحادثة المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ بسبب المخاوف الأمنية للناجين ونقص خدمات التعافي والاستجابة المتاحة أو التي يمكن الحصول عليها. وتشير هذه الاعتبارات إلى أنه قد يكون من الصعب أو من غير المستحسن إجراء تحليلات منهجية صارمة وقوية لنواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، تعطي هذه الدراسة أهمية أكبر لتثليث البيانات ووضوح المنهجية والمناقشة الواضحة لقيود الدراسة مقارنة بالبيانات الكمية أو التصميم التجريبي/شبه التجريبي.

تصنيف المنشورات وتصميم البحوث

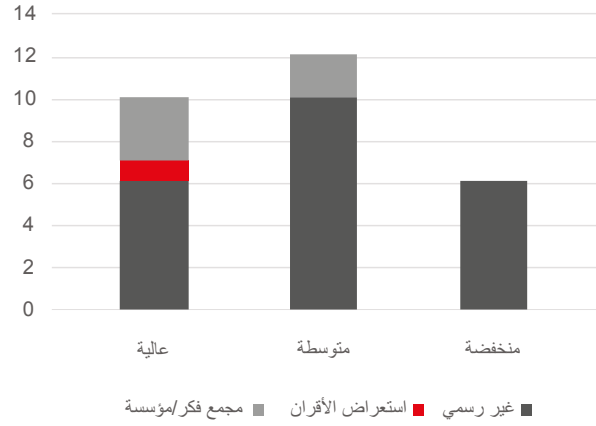


6-5 الجودة

تنوزع الدراسات بالتساوي نسبياً بين الجودة العالية والمتوسطة والمنخفضة. وتستند هذه التصنيفات إلى تصميم الدراسة ومنهجيتها، لا إلى دمج العنف القائم على النوع الاجتماعي في تصميم البرامج. وفي حين أن الجودة تعكس إلى حد ما القيود التنظيمية المفروضة على الوقت والميزانية والتي قد تحد من مصادر جمع البيانات ومدته وتواتره، إلا أن التمثيل الواسع للنزاع الممتد وأزمات النازحين داخلياً/اللاجئين قد يتيح الفرصة لإجراء بحث وتقييم أكثر صرامة. وأشارت تلك الدراسات إلى أن البيانات التي جمعت باعتبارها ذات جودة عالية ومتوسطة من مصادر متعددة اتسمت بالوضوح في ما يتعلق بالقيود، وسعت في الغالب إلى توفير مقارنة أو تعليقات من مجموعة مضيئة أو غير مستفيدة. ومع أن الدراسات المصنفة باعتبارها ذات جودة منخفضة لا تزال توفر تعليقات قيمة من المجتمعات المتضررة من الأزمات فضلاً عن الرؤى المتعمقة واعتبارات التصميم لبرامج التحويلات النقدية، إلا أنها أقل دقة في ما يتعلق بالتصميم.

²⁴ انظر النهج النقدية في حالات الطوارئ الإنسانية: استعراض منهجي.

الجودة وتصنيف المنشورات

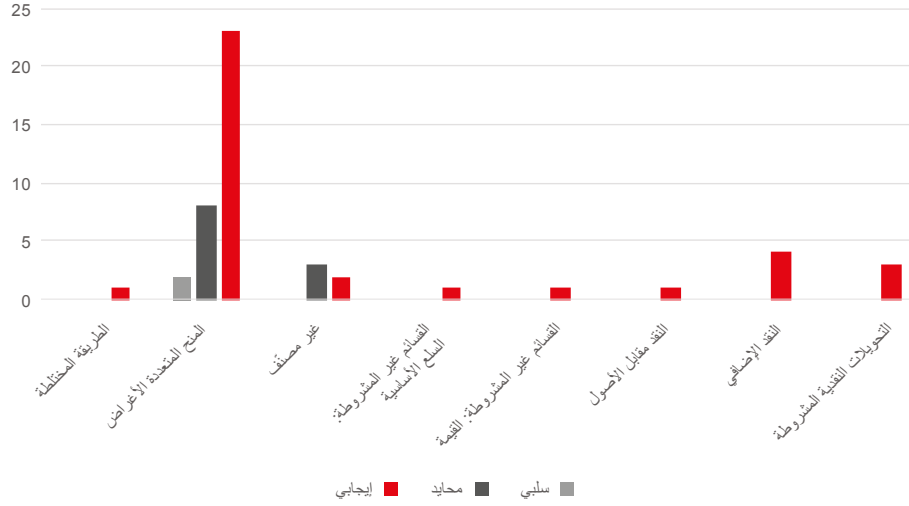


6- التحليل

1-6 تأثير التدخل وطريقته النقدية

تُعد الطريقة التي تؤثر بها الطرائق النقدية²⁵ على نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل مختلف - والكيفية التي يمكن بها للطرائق أن تؤثر على الرجال والنساء بشكل مختلف - ركيزةً جوهرية للبرامج القائمة على الأدلة في المجال الإنساني. فعلى سبيل المثال، قد يواجه الرجال والنساء تحديات مختلفة في التسجيل بصفة مستفيدين أو في تحصيل النقد أو استخدامه، مما يؤدي إلى تأثيرات متباينة لنفس التدخل.

التأثير وطريقة التدخل



²⁵ تشير "الطريقة النقدية" إلى أنواع مختلفة للتحويلات النقدية أو تحويلات القسائم، وعلى سبيل المثال التحويلات المشروطة (النقد مقابل العمل، وما إلى ذلك)، وغير المشروطة، والمقيدة، وغير المقيدة، ومتعددة الأغراض، إلخ. يمكن تصنيف عملية تحويل واحدة بشكل عام طبقاً لعدة متغيرات من هذه، ومنها تحويلات مشروطة وتحويلات غير مقيدة (شراكة التعلم النقدي، 2018).

وبينما كان للمنح المتعددة الأغراض دور كبير من حيث التأثير الإيجابي، فقد تركز ذلك على تحقيق عملية اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية بشكل أكثر إنصافاً. وبشكل عام، ساهمت المنح المتعددة الأغراض التي تستهدف النساء في منحهن دوراً أكبر في الطريقة التي يجري من خلالها إنفاق دخل برامج التحويلات النقدية؛ مع أن هذا قد ساهم في بعض الحالات في شعور شركائهم بالعجز، وبالتالي زيادة التهديد أو التعرض للعنف أو القتال. وارتبطت المنح المتعددة الأغراض بشكل شائع أيضاً بانخفاض التوترات في الأسر المعيشية حول الإنفاق، والذي كان مرتبطاً بانخفاض عنف العشير العاطفي والجسدي. وعلاوة على ذلك، كان للمنح المتعددة الأغراض في أغلب الأحيان تأثير محايد، الأمر الذي يشير إلى أن النتائج لا تزال مختلطة بشأن استخدام المنح المتعددة الأغراض في تحقيق نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي. ولا يبعث ذلك على الدهشة حيث يتمثل الهدف من المنح المتعددة الأغراض في تلبية مجموعة متنوعة من النواتج، ولا تدمج دائماً المسائل الخاصة بالقطاع أو المتقاطعة في تصميم البرامج. وربطت إحدى الدراسات التي أبلغت عن تأثير إيجابي للتأثير المستحسن ببرامج النقد الإضافي، مع التركيز على دمج النقد في البرامج المستهدفة للعنف القائم على النوع الاجتماعي لتحقيق العديد من نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي (بوشيكواو، 2015).

"ربطت إحدى الدراسات التي أبلغت عن تأثير إيجابي للتأثير الإيجابي ببرامج النقد الإضافي، مع التركيز على دمج النقد في البرامج المستهدفة للعنف القائم على النوع الاجتماعي لتحقيق العديد من نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي."

صُمم برنامج لجنة الإنقاذ الدولية هذا في الأردن من أجل بناء قدرة المرأة على الصمود أمام العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية وتسهيل الحصول على خدمات الحماية المستهدفة. ودُمجت إحدى المنح المتعددة الأغراض من خلال نظام إحالة لإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي مصحوبة بالمشورة والدعم النفسي-الاجتماعي ومجموعات المناقشة الخاصة بالمسائل الجنسانية. وساعد دمج برامج التحويلات النقدية ضمن إدارة الحالات، عند الاقتضاء، في منع التهديدات والشبكة وتوفير الحصول على خدمات الصحة والسلامة. كما أفادت النساء بأن الأنشطة النفسية-الاجتماعية عززت ثقتهن ومهارتهن في اتخاذ القرارات والتفاوض. وأشارت الأدلة غير الموثقة من المستفيدين أيضاً إلى أن حضور الذكور في مجموعات مناقشة خاصة بالمسائل الجنسانية ساعد في تقليل العنف وتمكين الحوار حول الطريقة التي يُنفق بها دخل الأسر المعيشية.

وجد برنامج النقد مقابل الأصول الذي تضمن تدريبات حول سبل كسب العيش، ودورات تدريبية للتوعية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وإنشاء لجان إدارة أصول المجتمع المحلي، أن البرامج الإضافية تشكل جزءاً لا يتجزأ من تحسين تمكين المرأة (بيشي، 2018). تشير التأثيرات الإيجابية المرتبطة بالنقد الإضافي وتدخلات النقد مقابل الأصول إلى أنه ينبغي أن يسلط أحد مجالات البحث ذات الأولوية الضوء على أفضل طريقة لإقران برامج التحويلات النقدية والدعم النفسي - الاجتماعي/خدمات الإحالة عبر سياقات مختلفة.

قارنت ثلاث دراسات النقد بالقسائم. وأجرى أكر (2013) مقارنة تجريبية بين النقود والقسائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حين أنّ التدخل والدراسة لم يُصمما لإدماج نتائج العنف القائم على النوع الاجتماعي، أشارت الأدلة إلى أن طريقة التحويلات لم تؤثر على اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية. وأفاد حوالي 94% من المستفيدين من النقود والقسائم، والذين كانوا من الإناث بشكل أساسي، أنهم مسؤولون عن إنفاق التحويلات واتخاذ قرارات بشأن النفقات بالاشتراك مع شركائهم. بيد أنه لم تكن هناك بيانات أساسية، ولذا فلم يكن من الواضح ما إذا كانت التدخلات قد غيرت عملية اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية. وأشارت دراسة تجريبية أخرى إلى أن تدخلات التحويلات النقدية المشروطة وتحويلات القسائم المشروطة في إكوادور ساهمت في الحد من العنف الجسدي والجنسي الخفيف إلى المعتدل بمعدلات مماثلة، غير أن القسائم لم تؤثر على السلوكيات المسيطرة. (هيدروبو وآخرون، 2014). ومع ذلك، تبين أن هذا يتفق مع نواتج التحويلات الغذائية، الأمر الذي يشير إلى أن زيادة الموارد قد يؤثر على العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط بالدخل والناجم عن التوتر، بدلاً من التأثير الذي يُعزى إلى أي من أشكال برامج

التحويلات النقدية.

في ضوء إضفاء طابع مؤسسي على تعميم العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامج التحويلات النقدية ودمج برامج التحويلات النقدية في برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي، ثمة فرصة لإجراء تقييمات أكثر قوة لنواتج برامج التحويلات النقدية والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويمكن أن يساعد ذلك في تحسين فهم اعتبارات تصميم البرامج وأزواج خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي التي لها التأثير الأكبر على الاستفادة من الأشكال المختلفة لبرامج التحويلات النقدية بُغية تلبية نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي.

6-2 المشروطة

لم تكن المشروطة سائدة في مجموعة الأدلة التي جرى استعراضها. وأشارت إحدى الدراسات في أفغانستان (صموئيل هول، 2015) إلى برنامج النقد مقابل المأوى الذي يحول الأموال إلى النساء من أجل مأوى أكثر أماناً، والمساهمة في تمكين بعضهن من الهروب من دورات العنف وعيش حياة أكثر استقلالية.²⁶ وفي حين تمكنت النساء من تحقيق مستوى أفضل من الأمن الحاد، ظلت الأسر المعيشية التي تعولها نساء أكثر الأسرة النازحة داخلياً ضعفاً. ووجدت دراسة أخرى أن برنامج النقد مقابل العمل لم يأخذ في الاعتبار المستفيدين الذين مرضوا أو أصيبوا في أثناء العمل ولم يتناول الطريقة التي يمكن بها تصميم البرامج للنساء الحوامل أو المرضعات. وعلاوة على ذلك، تشير بعض الأدلة إلى أن متطلبات العمل أدت إلى تحمّل النساء عبئاً مزدوجاً، إذ يستيقظن في الثالثة فجراً لإتمام الواجبات المنزلية قبل مباشرة التزامتهن بإجراءات النقد مقابل العمل (بيرغ وآخرون، 2013). وعلى النقيض من ذلك، أدى برنامج النقد مقابل العمل الذي دفع أجراً للرجال والنساء مقابل العمل في الأصول المجتمعية (مثل الآبار) إلى تخفيف عبء العمل والمشقة على بعض النساء عن طريق تقليل الوقت الذي يستغرقه أداء الواجبات اليومية (بيشي، 2018). وتُعد قدرة المشروطة على تعزيز النواتج المرجوة لبرامج التحويلات النقدية و/أو التأثير التحويلي على العلاقات بين الجنسين معقدة ويبدو أنها مرتبطة بالسياق. ويكتسي توافر مزيد من الأدلة حول كيفية تأثير المشروطة على النساء والرجال بشكل مختلف أهمية بالنسبة إلى اعتبارات التصميم.

6-3 الاستهداف القائم على النوع الاجتماعي

يتمثل أحد الأسباب الشائعة للاستهداف القائم على النوع الاجتماعي في المنشورات في أن النساء أكثر ميلاً لإنفاق التحويلات لصالح الأسر المعيشية، في حين أن الرجال أكثر عرضة إلى الإنفاق على السلع المغرية مثل الكحول أو التبغ أو النساء الأخريات أكثر من الإنفاق على شركائهم/أفراد الأسرة المعيشية. غير أن ذلك يعتمد إلى حد كبير على الافتراضات لا على المشاورات مع المجتمعات المحلية حول من ينبغي استهدافه في الأسر المعيشية. وقد دُحض هذا الافتراض في بعض الأبحاث من خلال أدلة محدودة تدعم إنفاق الذكور المنهجي للمجتمع (سلاتر ومفال، 2008). وترى بعض المنشورات أن استهداف النوع الاجتماعي يجعل هذا النوع من السلوك طبيعياً في المناطق التي يوجد فيها (واسيلكوسكا، 2012)

وغالياً ما يجري متابعة استهداف النساء، إذ أن الأسر المعيشية التي تعولها نساء تميل إلى أن تكون أكثر ضعفاً من الأسر المعيشية الأخرى. غير أنه، في بعض السياقات، يمكن أن يؤدي استهداف النساء دون مشاركتهن في نُهج الاستهداف إلى تفاقم نقاط الضعف. على سبيل المثال، في الصومال، حيث جرى استهداف النساء كمستفيدات، أبلغت النساء عن شعورهن بالخوف أو القلق من السفر للحصول على نقود من نقاط التوزيع حيث شعرن بأن ذلك سيعرضهن للخطر (برادي، 2011؛ واسيلكوسكا 2012؛ هيلوند وآخرون، 2013). علاوة على ذلك، يجري في بعض الأحيان استهداف النساء بُغية زيادة تمكينهن، وسلطنتهن على اتخاذ القرارات، والتصدي للأسباب المتعمقة للعنف القائم على النوع الاجتماعي القائمة على علاقات القوة غير المتكافئة بين الجنسين. ومع ذلك، وفي بعض السياقات، يمكن أن يُنظر إلى ذلك على أنه يقوّض سلطة الرجال، مما قد يعرض النساء لخطر العنف بشكل أكبر (مفوضية اللاجئين النسائية، 2018). وعند الانخراط في الاستهداف القائم على النوع الاجتماعي، من المهم التصدي للطريقة التي يمكن بها للنقد أن يزيد نقاط الضعف الموجودة مسبقاً.

وعلاوة على ذلك، قد يعزز الاستهداف القائم على النوع الاجتماعي المعايير التقليدية التي تتعلق بالجنسين. على سبيل المثال، عندما يُنظر إلى الدخل الإضافي على أنه دخل يديره أحد الجنسين عادةً بدلاً من تسهيل المشاركة في القرارات المتعلقة بالنفقات التي لم يسبق لهما إدارتها، فقد لا يعمل الاستهداف على تغيير علاقات القوة (برادي، 2011). وإذا كان الاستهداف يعزز دور النساء، لا الرجال، باعتبارهنّ مقدمات رعاية أساسيات، فقد يخفف من فرصة التحول في ما يتعلق بالتمكين وسلطة اتخاذ القرارات (بيرغ وسيريس، 2015). على سبيل المثال، في حين عزت النساء في الصومال تحسن قدرتهن على اتخاذ القرارات إلى استهدافهن،

²⁶ وفي هذه الدراسة، أدرج برنامج المال مقابل المأوى كبرنامج مشروط (ص 14)، غير أن الشروط المتعلقة بذلك لا تزال غير واضحة. وبالإضافة إلى ذلك، يعرف المؤلف التحويلات المقيدة أو المصنفة باعتبارها مشروطة (ص 53).

أشار المؤلفان إلى أن ذلك يعزز الأدوار الجنسانية، حيث كان يُنظر إلى التحويلات على أنها مخصصة للإنفاق الأنثوي (هيدلوند وآخرون، 2013). وأشارت دراسة في ملاوي إلى أن فعالية استهداف النساء تعتمد على ما إذا كان المجتمع المحلي قائماً على سلطة الآباء أو الأمهات. على سبيل المثال، في المجتمعات المحلية الأمومية، قد لا يُنصح باستهداف النساء إذ قد يؤدي ذلك إلى عدم استثمار الرجال-الذين يرون أن الأطفال ينتمون إلى أسرة شريكتهم- الوقت أو الماليات أو الجهد في تربية أطفالهم عندما لا يجري تكليفهم بالمسؤولية (دي بارا ومولوي، 2018).

ولا يوجد دليل يدعم أو يرفض بشكل حاسم الاستهداف القائم على النوع الاجتماعي. بل خلصت معظم الدراسات إلى أن التشاور مع كل من الرجال والنساء والاعتبار المتعمق للسياق المحدد أمر ضروري لتحديد أنواع الاستهداف التي ينبغي توظيفها.

"يشير ثمانون في المائة من الأدلة إلى أن تأثير برامج التحويلات النقدية على عنف العشير إيجابي ... ولن يصلح [حتى وإن كان نقدياً] الأسباب الجذرية للسلوك العنيف دون أن يقترن بمكونات البرامج الأخرى ويجري تنفيذه لفترات أطول."

4-6 تحليل النواتج

4-6-1 تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية

حقق 63% من التدخلات، التي كان لها نتيجة مصنفة على أنها سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية، تأثيراً إيجابياً على التوزيع المتساوي لسلطة اتخاذ القرارات. وأفادت دراسات في اليونان (بافانيلو، 2018) والصومال (مفوضية اللاجئين النسائية، 2018) والأردن (أبو حامد وآخرون، 2017؛ بيرتيك، 2016؛ يوشيكوا، 2015) أن المستفيدين أشاروا إلى تحسن عملية اتخاذ القرارات المشتركة و/أو زيادة القوة التفاوضية في أسرهم المعيشية في أعقاب برامج التحويلات النقدية. وأشارت دراستان عن اللاجئين السوريين في الأردن إلى أن التقاليد الجنسانية شهدت تحولاً جذرياً بين المستفيدين (أبو حمد وآخرون، 2017؛ بيرتيك، 2016). وشعرت المستفيدات بمزيد من الاستقلالية والاعتماد على الذات والقدرة على التعبير عن احتياجاتهن. ومع ذلك، فقد شعرن أيضاً بعبء مضاعف حيث زاد عبء العمل داخل الأسرة المعيشية إلى جانب أعمال الرعاية الشاقة غير مدفوعة الأجر (بيرتيك، 2016). وأبلغ الرجال عن شعورهم بالاكتمال والعجز (أبو حمد وآخرون، 2017). وفي بعض الحالات، أشارت مجموعات النقاش المركزة إلى أنه بدلاً من تحسين عملية اتخاذ القرارات المشتركة، ساهمت برامج التحويلات النقدية في اضطلاع بعض الرجال بممارسة السيطرة الحصرية على التحويلات لاستعادة دورهم الذي ينسبه المجتمع إليهم باعتبارهم معيّلين في الأسر المعيشية (انظر المرجع السابق). ويمكن أن تؤدي التأثيرات والتغييرات الجنسانية في اتخاذ القرارات إلى تعقيد العلاقات داخل الأسر المعيشية، ويمكن أن تزيد من تقييد حماية المرأة، ما لم ينظر إليها بشكل مناسب.

أظهرت ثلاث دراسات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أنه عندما تتلقى النساء تحويلات فإنهن يشعرن باحترام أكبر من قبل شركائهن ورأت أسرهن أكثر قدرة على اتخاذ القرارات المالية. وفي شمال أوغندا، أفادت المستفيدات من برامج التحويلات النقدية عن قدرتهن على اتخاذ القرارات المشتركة بشكل أكبر وعن شعورهن بأنهن يحظين باحترام أكثر. وفي الصومال، أشارت 50% من النساء إلى أنّ رأي أزواجهن تجاههن تغير بشكل إيجابي إذ أدركن أنهن قادرات على إدارة الأموال. وشعر ستون في المائة بأن برامج التحويلات النقدية حسنت علاقاتهن مع شركائهن وأسرهن وأن هذه التغييرات كانت دائمة (هيدلوند وآخرون، 2013). بيد أن هذه التأثيرات محددة السياق: وجد واسيلكوسكا (2012) أنّ احتمالات إبلاغ النازحين داخلياً في مقديشو عن تغييرات إيجابية في تصورهم لإدارة النساء للأموال كانت أكثر بمقدار الضعف مقارنةً بالمناطق الريفية. واقترض المؤلف أن هذا يعزى إلى وجود عدد أكبر من النساء المعيلات للأسر المعيشية في مخيمات النازحين داخلياً في المناطق الحضرية، حيث كانت العلاقات بين الجنسين أكثر اختلافاً- تغيرت التغييرات في الديناميات الجنسانية وتصورات قدرة المرأة على إدارة الأموال على

نحو أكثر سهولة.

وبشكل عام، من الهام فهم الكيفية التي تعمل بها العلاقات بين الجنسين في سياقات مختلفة عند تصميم التدخلات. على سبيل المثال، تُسلط إحدى الدراسات في ليسوتو الضوء على أهمية فهم الطريقة التي ينظر بها المستفيدون إلى التحويلات وكيف قد يؤثر ذلك أو لا يؤثر على المعايير الجنسانية أو اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية (سلاتر ومغالي، 2008). وعندما كانت الأسر المعيشية تنظر إلى التحويلات على أنها هدية وليست مدخولاً من الأجر، فقد وُضعت تحت نظام أجر كامل²⁷ تديره ربة الأسرة المعيشية بغض النظر عمّن يتلقى تلك التحويلات. وهذا يشير إلى أن الطريقة التي يُنظر بها إلى الدخل تُعد عاملاً ذا أهمية إلى جانب الاستهداف في الطريقة التي تؤثر بها برامج التحويلات النقدية على ديناميات الأسر المعيشية.

"أظهرت ثلاث دراسات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أنه عندما تتلقى النساء تحويلات فإنهن يشعرن باحترام أكبر من قبل شركائهن ورات أسرهن أنهن أكثر قدرة على اتخاذ القرارات المالية."

2-4-6 الحد من عنف العشير

يشير ثمانون في المائة من الأدلة إلى أن تأثير برامج التحويلات النقدية على عنف العشير إيجابي. وتمثلت الآلية الأكثر شيوعاً في أن انخفاض التوتر والإحباط والقتال المرتبط بالدخل ساهم في انخفاض عنف العشير. وبميل عنف العشير عبر الدراسات إلى الزيادة في الحالات التي لا تتوفر فيها موارد كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية، ومع انتشار البطالة، وعند شعور أرباب الأسر المعيشية بأنهم عاجزون عن إعالة أسرهم.

وفي أوغندا (أنجيليس، 2012)، والأردن (بيرتيك، 2016؛ ويوشيكاوا، 2015)، والصومال (واسيلكوسكا، 2012)، وليسوتو (سلاتر ومغالي، 2008)، سجل الباحثون انخفاضاً في عنف العشير وكذلك تحسناً في الانسجام العام داخل المنزل، وتسهيل الضوء على التداخل بين ديناميات الأسرة المعيشية وعنف العشير. وبالنسبة إلى الفلسطينيين في غزة واللجئين السوريين في الأردن، نُسب العنف داخل الأسرة المعيشية الواحدة إلى الرجال الذين يشعرون بالعجز بسبب عدم قدرتهم على إعالة أسرهم (أبو حمد وآخرون، 2017؛ أبو حمد وبافانيلو، 2012). وفي كلتا الحالتين، ساعدت برامج التحويلات النقدية في تخفيف التوترات في المنزل. وفي أفغانستان، أشار 46% من النازحين داخلياً الذين أُجريت معهم مقابلات إلى أنهم قد تعرّضوا للعنف وأن برامج التحويلات النقدية ساهمت في الحد من وتيرة العنف (صموئيل هول، 2015). وذكر 28% من الذين عانوا من عنف العشير أنهم تعرّضوا للضرب الجسدي. في حين ذكر 41% منهم أنهم تعرّضوا لإساءة لفظية. وأشارت التعليقات الواردة من مناقشات مجموعات التركيز إلى أنه في الحالات التي تنخفض فيها الموارد، فإنه يُنظر إلى نقص الغذاء على أنه سوء إدارة للموارد لا ندرتها. وكان إدمان المخدرات مشكلة شائعة أدت إلى تفاقم البطالة ونقص الغذاء والعنف (انظر المرجع السابق). ويسلط التصور القائل بأن النساء يتحملن مسؤولية نقص الغذاء إلى جانب عوامل مثل الإدمان الضوء على الطبيعة المؤقتة المحتملة لتأثير برامج التحويلات النقدية على تقليل عنف العشير. وقد يتطلب التغيير طويل المدى برامج دعم أخرى. وبالمثل، أشارت الأدلة المستمدة من القسائم المشروطة في إكوادور إلى أنه في حين كان هناك انخفاض في العنف الجسدي والجنسي المرتبط باستلام القسائم، لم يكن هناك أي تأثير على السلوك المسيطر (هيدروبو وآخرون، 2014). ويسلط هذا الضوء أيضاً على التكهّنات بأن تأثير برامج التحويلات النقدية على عنف العشير مؤقت - ولن يصلح الأسباب الجذرية للسلوك العنيف دون أن يقترن بمكونات البرامج الأخرى ويجري تنفيذه لفترات أطول.

وساعد برنامج في الأردن جرى من خلاله إحالة النساء المعرضات لعنف العشير إلى المساعدة النقدية (مفوضية اللاجئين النسائية، 2018ب)، وبرنامج النقد مقابل المأوى في أفغانستان، والذي كان يُراد من خلاله تقديم مساعدة نقدية بهدف تأمين سكن أكثر أماناً

²⁷ يشير نظام الأجر الكامل إلى نظام تجميع دخل الأسر المعيشية في وعاء مركزي واحد، بغض النظر عن الدخل أو المبلغ، حيث لا تكون ملكاً لمُعيل الأسرة وحده أو فرد واحد من أفراد الأسرة، بل توزع بطريقة عادلة أو طريقة يفترض بأنها تصب في صالح الأسر المعيشية.

(صموئيل هول، 2015)، النساء في البحث عن سكن بديل والابتعاد بأمان عن منازل العنف. وفي ملاوي، سعت النساء إلى اللجوء إلى شيوخ القرى عندما استخدم أزواجهن التحويلات لأسباب أخرى لا تعود بالنفع على الأسر المعيشية. ومع أنه قد أعيد تخصيص حالة المستفيدين إلى الزوجات، ظل الرجال يسيطرون على الأموال. ويشار إلى أن استخدام نظام المظالم هذا يعرض النساء لخطر العنف (ديفيرو وآخرون، 2006). وفي أوغندا، حالت وجهات نظر المجتمع المحلي حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، وحالة نظام الإحالة، وانتشار رشوة الشرطة لتسجيل الحالات، دون استخدام كثيرين للموارد المتاحة (سينغوبتا، 2014). وتشمل مجالات البحث الواعدة ما يلي: كيفية تقديم دعم ومسارات مختلفة للأفراد لإبعاد أنفسهم عن مواقف العنف؛ وأفضل السبل للتعامل مع الإنفاق المناوئ للمجتمع والعنف؛ وكيف يرتبط هذا أو يمكن ربطه ببرامج التحويلات النقدية وأنواع الدعم الأخرى.

ساهم أحد التدخلات في زيادة العنف. وساهم تحسّن المحاصيل في أوغندا نتيجة لاستثمار أموال برامج التحويلات النقدية في زيادة عنف العشير نظراً للتنافس على التحكم في الدخل الإضافي. وذكرت النساء أن شركائهن أرادوا إنفاق أموال على الكحول والنساء الأخريات، وأشارن إلى أن ذلك كان مسيئاً لهنّ جسدياً ونفسياً. وأفاد الرجال بأنّ العلاقات بين الجنسين ساءت نتيجة لأن الأدوار الجديدة التي باتت تتولاها النساء لم تكن تتماشى مع توقعاتهم هُـم لمصطلح "نساء صالحات" (سينغوبتا، 2014). وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تتفرد بالأدلة التي جرى استعراضها، إلا أنها تعزز المفهوم بأن الدخل الإضافي وحده لا يمكن أن يحل عنف العشير وأن ثمة حاجة إلى إجراء مزيد من الأبحاث حول الطريقة التي يمكن بها الحد من التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى جانب برامج التحويلات النقدية ومن خلالها.

"بينما يبدو أن برامج التحويلات النقدية يمكن أن تساعد في تأخير أو منع الزواج المبكر والزواج القسري في الحالات الحادة التي يُنظر إليها على أنها تخفف من الإحباط الأسري، إلا أنها لا تغير المعتقدات الأساسية التي تسهل هذه الممارسة، وتبرز أهمية دمج برامج التحويلات النقدية وبرامج العنف القائم على النوع الاجتماعي للتصدي للعوامل الهيكلية التي تسهل الممارسة."

3-4-6 الحد من المخاطر أو التعرّض للتحرش الجنسي أو الاستغلال أو إساءة المعاملة

واجهت النساء من بين السوريين في الأردن مخاطر تحرش عالية في طريقهن إلى مراكز التوزيع (بيرتيك، 2016). وعلى النقيض من ذلك، جرى الإبلاغ عن أدلة على استخدام المنح لنقل الفتيات إلى المدرسة، الأمر الذي يساعد في تجنب التحرش الذي يتعرضن له في كثير من الأحيان (انظر المرجع السابق). وأشارت دراسة أخرى حول اللاجئين السوريين في الأردن إلى أن بعض المستفيدين كانوا قادرين على استخدام مساعدتهم للابتعاد عن الملاك المجحفين وتجنب وكالات الإغاثة حيث أبلغوا أن الموظفين طلبوا إقامة علاقات غير لائقة مقابل الدعم، بما في ذلك العلاقات الجنسية والزواج (بوشيكوا، 2015). وفي الصومال، وردت تقارير عن حالات اغتصاب من قبل الميليشيات وتبادل المساعدات مقابل الجنس والسطو والنهب والتي أشير إلى تزايدها خلال فترات التوزيع. وأشارت النساء إلى أنه طُلب منهن إضافة خدمات جنسية إلى قوائم المساعدة، غير أن مدى هذه المسألة لم يكن معروفاً (هيدلوند وآخرون، 2013). وأوصت دراسة أخرى في الصومال بالسماح بترشيح موظف بديل لتحويل الأموال ولو أنه لا يبلغ عن تأثير برامج التحويلات النقدية على التعرض للتحرش والاستغلال والانتهاك الجنسي (واسيلكوسكا، 2012). وتُظهر هذه الحالات أن اعتبارات التصميم المتعلقة بالتوزيع والتخزين والتفاعل بين الموظفين والمستفيدين يمكن أن تؤثر على حالات التحرش والاستغلال التي يواجهها المستفيدون. ويُعد ضمان المراقبة والإحالات وآليات الشكاوى الآمنة أمراً ضرورياً بحيث يمكن عند وقوع التحرش والاستغلال إجراء تغييرات لضمان حماية المستفيدين.

6-4-4 الحد من الزواج القسري والمبكر أو منعه

تناولت أربع دراسات برامج التحويلات النقدية والحد من الزواج المبكر والزواج القسري ومنعه. وسجل 50% من هذه الدراسات نتائج إيجابية في حين سجل 50% منها نتائج محايدة. وجرى بين اللاجئين السوريين في الأردن مناقشة الزواج المبكر باعتباره استراتيجية تأقلم من قبل الأسر التي تكافح من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية وكذلك باعتباره وسيلة لتأمين مستقبل لبناتها. وفي بعض الحالات، اعتقدت الفتيات أن هذا يصب في مصلحة أسرهن ومصالحتهن (أبو حامد وآخرون، 2017). وبشكل عام، كانت نتائج التقرير غير حاسمة فيما يتعلق بتأثير برامج التحويلات النقدية - وعدم وجود بيانات أساسية جعل من الصعب تحديد ما إذا كانت برامج التحويلات النقدية قد غيرت حدوث الزواج المبكر والزواج القسري. ومع ذلك، وجدت تقارير أخرى في هذا السياق أن التحويلات النقدية المشروطة في المدرسة ساعدت في منع الزواج المبكر (بيرتيك، 2016) بالإضافة إلى أدلة محدودة وغير موثقة على أن برامج التحويلات النقدية ساعدت في تأخير الزواج المبكر مؤقتاً (يوشيكواوا، 2015). وينبغي إجراء أبحاث أفضل حول المشروطة في ما يتعلق بدورها المحتمل في منع الزواج القسري والزواج المبكر.

في دراسة أجريت حول برامج التحويلات النقدية في الصومال، أفاد 16% من المستطلعين أن هذه البرامج استخدمت جزئياً في تعليم الفتيات وفي استثمارات مدرّة للدخل، الأمر الذي ساهم في الحد من وتيرة الزواج المبكر في المجتمعات المستهدفة (مفوضية اللاجئين النسائية، 2018ج). وفي الأردن، أفاد موظفو البرامج أن برامج التحويلات النقدية ساعدت الأسر في الابتعاد عن الملاك الذين حاولوا إجبار المستأجرين الذين لم يتمكنوا من دفع الإيجار على خطوبة بناتهم للمالك أو لأحد أفراد أسرته (يوشيكواوا، 2015) غير أن هذه الإفادات لا تسندها أدلة مثبتة.

وبينما يبدو أن برامج التحويلات النقدية يمكن أن تساعد في تأخير الزواج المبكر أو الزواج القسري أو منعه في الحالات الحادة حيث يُنظر إليها على أنها تخفف من الإحباط الأسري، إلا أنها لا تغير المعتقدات الأساسية التي تسهل الممارسة، الأمر الذي يبرز أهمية دمج برامج التحويلات النقدية وبرامج العنف القائم على النوع الاجتماعي لمعالجة العوامل الهيكلية التي تسهل الممارسة.

6-4-5 زيادة ملكية الأصول أو السيطرة على الموارد

في حين أنّ برامج التحويلات النقدية والتدريب على سبل كسب العيش قد خضعت للبحث في سياقات إنمائية إلا أنّ الدليل في المجال الإنساني هو أضعف. وناقشت خمسة تقارير ملكية الأصول أو السيطرة على الموارد. وسجلت أربعة من هذه التقارير نتائج إيجابية في ما يتعلق ببرامج التحويلات النقدية. ووجدت دراسة في غزة أن المنح المتعددة الأغراض تتيح للنساء - خاصة المطلقات والأرامل - التحرر من سيطرة أفراد الأسرة على مواردهن (أبو حمد وبافانيلو، 2012). وفي الصومال، سمحت هذه المنح المتعددة الأغراض للأسر، والنساء على وجه الخصوص، بالاستثمار في الأصول الإنتاجية الطويلة الأجل (واسيلوكوسكا، 2012). وفي أوغندا، دعمت برامج التحويلات النقدية التي تستهدف الجنسين النساء لشراء مزيد من الماشية و/أو فتح مشروعات صغيرة (أنجيليس، 2012؛ سينغوبتا، 2014). وارتبط التنخل بزيادة تنوع دخل الأسرة (أنجيليس، 2012) وكان مفيداً للأرامل اللاتي عانين من قوانين الميراث الأبوية التي منعتهن من الاحتفاظ بملكية أرض أزواجهن (سينغوبتا، 2014). وفي هذه التدخلات، أُتيحَت للمستفيدين أيضاً سبل الاستفادة من الموارد، ومنها التدريب على سبل كسب العيش وجمعيات الادخار والإقراض القروية. وفي كينيا وزمبابوي، ساهم برنامج النقد مقابل الأصول المقترن بالتدريب على سبل كسب العيش وأنشطة التوعية في حصول النساء على دخل أكبر واستقلال مالي (بيشي، 2018).

وفي غزة والصومال، كانت الأدلة حول كيفية تأثير برامج التحويلات النقدية على النساء غير موثقة إلى حد كبير. وفي أوغندا، حظي التركيز على دعم النساء للحصول على الموارد والسيطرة عليها بأهمية أكبر وجرى رصده بشكل أفضل. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن تدخلات أوغندا انصب تركيزها بشكل أكبر على سبل كسب العيش، بيد أنها تشير بالفعل إلى أن دمج برامج سبل كسب العيش قد يساعد في تحسين برامج التحويلات النقدية في تحقيق هذه النتيجة. وثمة فجوة إضافية في المنشورات تتمثل في الآثار الطويلة المدى لهذه البرامج على زيادة ملكية الأصول والسيطرة على الموارد. بلغ عُمر الدراسات التي جرى استعراضها في هذه الوثيقة ما يتراوح بين أربع سنوات وست؛ ويمكن أن يكون إعادة النظر في التأثيرات المتوسطة إلى طويلة المدى مجالاً مفيداً للأبحاث.

6-4-6 حصول الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي على خدمات الاستجابة والتعافي

تناولت دراستان فقط سُبل إتاحة خدمات الاستجابة والتعافي. ومن بين اللاجئين السوريين في الأردن، وجد بيرتيك (2016) أن القيود المفروضة على حركة النساء حدت من سبل استفادتهن من الخدمات، على الرغم من أنه لم يناقش دور برامج التحويلات النقدية في تسهيل السبل إلى تلك الخدمات. وأشار تقرير آخر إلى أن 50% من العملاء الذين جرت إحالتهم إلى برامج التحويلات النقدية من خلال أنشطة مركز المرأة، والذين شاركوا في مجموعات المناقشة الخاصة بالمساكنة الجنسية وحصلوا على خدمات إدارة الحالات، استخدموا النقد للحصول على الخدمات الصحية العامة والخاصة، بما في ذلك الصحة النفسية والمأوى (مفوضية اللاجئين النسائية، 2018ب). ويُعد توافر خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي وانتشارها وإمكانية الحصول عليها عاملاً مقيداً. وفي النيجر، أشارت دراسة حالة حول تعميم العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامج التحويلات النقدية بُغية تحسين نواتج الأمن الغذائي إلى النقص في الشراكات بين مقدمي النقد ومقدمي خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي، الأمر الذي يعيق الحصول على خدمات الوقاية والناجين (مفوضية اللاجئين النسائية، 2018أ).

يشير نقص الأدلة إلى أن برامج التحويلات النقدية تلتزم بالمبادئ التوجيهية للعمل مع الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال احترام سرية العملاء والحصول على المعلومات بشكل صارم تطبيقاً لمبدأ الحاجة إلى المعرفة. وقد يشير ذلك أيضاً إلى أن دمج برامج التحويلات النقدية في خدمات إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي لا يزال ناشئاً ويتطلب تعاوناً أكبر ورسداً لتدخلات إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وبرامج التحويلات النقدية. ومع أنّ العمل قد أحرز بعض التقدم ينبغي إجراء مزيد من الأبحاث لفهم التأثير الذي يمكن أن تُحدثه برامج التحويلات النقدية في إتاحة الخدمات وكيف يمكن أن تؤثر نظم الإحالة في برامج التحويلات النقدية على سبل إتاحة الخدمات.²⁸

6-4-7 الاشتغال بالجنس

لا يحظى اللاجئون في أوضاع كثيرة بالحق في العمل أو الحصول على عمل لائق، ولذا فقد يكرهون على الاشتغال بالجنس أو يختارونه وسيلةً لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وفي مثل هذه السياقات، من المهم التركيز على تخفيف المخاطر المرتبطة بالاشتغال بالجنس وكذلك العمل على تغيير قوانين العمل (روزنبرغ، 2016). وأشارت دراسة واحدة فقط إلى تأثير برامج التحويلات النقدية على انتشار الاشتغال بالجنس. وكان هذا في استعراض أجري لبرامج التحويلات النقدية والديناميات الجنسية وجد أدلة غير مؤكدة وغير موثقة من كينيا تشير إلى أن برامج التحويلات النقدية ساهمت في انخفاض الاشتغال بالجنس (برادي، 2011). وفي استعراض للنتائج القطاعية في برامج النقد المتعدد الأغراض، ذكر هارفي وبافانيلو (2018) أنّ المنح المتعددة الأغراض كي تُحقق تأثيراً مفيداً على الحد من الاشتغال بالجنس ينبغي أن تفتقر بتغيير السلوك والأنشطة التعليمية، مثل دورات الصحة الجنسية والإنجابية وأنشطة سبل كسب العيش. ولم يُعثر على هذه الأنواع من الأنشطة التكميلية في الأدلة. وينبغي أن يسعى البحث إلى الوصول إلى فهم أفضل للطريقة التي تؤثر بها برامج التحويلات النقدية إلى جانب الحصول على الدعم والخدمات والتدريب الآخر على الاعتماد على الاشتغال بالجنس كاستراتيجية للتأقلم وتحسين سلامة أولئك الذين يختارون الاشتغال بالجنس.

6-5 الآثار الجانبية²⁹

6-5-1 الآثار الجانبية الإيجابية

وتمثل التأثيرات الجانبية الإيجابية الأكثر شيوعاً عبر المنشورات في السلامة النفسية والاجتماعية. على سبيل المثال، ساعدت المنح المتعددة الأغراض في غزة في الحد من الشعور بالتوتر إلى جانب زيادة الأمن والروح المعنوية. وتجلي هذا الشعور على نحو أقوى بين الأراذل والمطلقات اللواتي شعرن أنهن لن يبقين على قيد الحياة دون الحصول على التحويلات (أبو حمد وبافانيلو، 2012). وفي الصومال، تمكنت النساء من قضاء مزيد من الوقت في رعاية أطفالهن، الأمر الذي ساهم في تحسين صحتهم النفسية والاجتماعية. وأشارت أدلة أخرى حول اللاجئين السوريين إلى أن برامج التحويلات النقدية ساعدت في تمكين النساء عندما كن قادرات على إعالة أسرهن (كامبل، 2014)، وساهمت في تهدئة مخاوف العودة إلى سوريا، وزادت من مشاعر الثقة والاحترام (بوشيكوا، 2015)، وعززت الشعور بالثقة في الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي وتسجيل الفتيات في المدارس (مفوضية اللاجئين النسائية، 2018ب).

²⁸ انظر تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسية في المساعدات النقدية واستخدام مجموعة أدوات النقد في الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي

²⁹ يستخدم مصطلح "الآثار الجانبية" لوصف النتائج الإيجابية أو السلبية غير المقصودة لتدخل معين.

تمثل التأثير الجانبي الإيجابي الثاني في زيادة القدرة على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية وممارسات المجتمع المحلي. وفي ليسوتو، مكّنت برامج التحويلات النقدية النساء من الانخراط في فترة الحداد التقليدية، التي تفرض عليهن فترة توقف عن العمل، وذبح عنزة، وشراء فستان جديد (سلاتر ومفالي، 2008). وتشير الأدلة الواردة من كينيا وزمبابوي وإندونيسيا إلى أن برامج التحويلات النقدية مكّنت النساء من المشاركة بشكل كامل بل وتولّى أدوار قيادية في المجتمع المحلي (بيشي، 2018؛ برادي، 2011). وفي الصومال وملاوي، زادت برامج التحويلات النقدية من الاحترام الذي منحه المجتمع المحلي للمستفيدين وحسّنت العلاقات المجتمعية بشكل عام (هيلوند وآخرون، 2013؛ ديفيروكس وآخرون، 2006) ووجدت دراسات أخرى في ملاوي والصومال أن برامج التحويلات النقدية حسّنت المشاركة الاجتماعية والمجتمعية لكل من الرجال والنساء لكن بطرق تتسق مع المعايير الجنسانية (واسيلكوسكا، 2012). وفي الأردن، وجد يوشيكواوا (2015) أن برامج التحويلات النقدية حسّنت التماسك الاجتماعي بين السوريين والأردنيين، من خلال تمكين اللاجئين من سداد الديون لأصحاب المتاجر والأصدقاء والمعاملة بالمثل في المقام الأول. ويبرهن التقرير أيضاً على أن زيادة التماسك الاجتماعي زادت من حماية النساء والفتيات بسبب تحسّن العلاقات المجتمعية.

وفي غزة، تتضمن برامج التحويلات النقدية الوطنية تنازلاً عن التعليم العالي. وكانت هذه الممارسة، التي سمحت للنساء في الأسر المستفيدة بمتابعة دراستهن، أقل شيوعاً بين الرجال، وكان يُنظر إليها عموماً على أنها استراتيجية تأقلم إيجابية (أبو حمد وبافانيو، 2012).

6-5-1 الآثار الجانبية السلبية

تمثل أحد الآثار الجانبية السلبية في العبء المزدوج الذي يلحق بالنساء اللاتي استهدفتهم برامج التحويلات النقدية أو اللاتي كان من المتوقع أن يعملن لوقت أطول بسبب التغييرات في أدوار الجنسين. وفي أوغندا، أصبحت النساء منخرطات اقتصادياً غير أنهن أبلغن عن زيادة عبء العمل (بيرغ وآخرون، 2013). وأشارت النساء السوريات في الأردن إلى أن لديهن مزيداً من المسؤوليات نتيجة لتغير أدوار الجنسين (أبو حامد وآخرون، 2017؛ بيرتيك، 2016).

وفي غزة وملاوي، تشير الدلائل إلى أن المنح المتعددة الأغراض كان لها آثار سلبية على العلاقات المجتمعية بسبب الغيرة من غير المستفيدين ومزاعم الفساد في عملية الاختيار (أبو حمد وبافانيو، 2012؛ ديفيرو وآخرون، 2006). وفي كينيا، التي جرت فيها العادة على مشاركة المساعدات الغذائية، لم يكن يجري تقديم المساعدات النقدية كذلك، الأمر الذي يساهم في زعزعة آليات التأقلم التقليدية (برادي، 2011).

وأشارت ثلاث حالات إلى أن برامج التحويلات النقدية يمكن أن تتسبب بإفلاق الديناميات الاجتماعية. وفي الأردن، أشارت أدلة غير مدعومة بأدلة مثبتة إلى زيادة حالات الطلاق في المجتمع السوري بسبب استهداف العازبات أو المطلقات أو الأرمال. وأشار الرجال والنساء إلى أن هذا الاستهداف أتاح مبررات للنساء اللواتي يرغبن في الطلاق وكذلك للرجال الذين يرغبون في تطبيق زواجهم والزواج مرة أخرى. ومع ذلك، لم يجر تأكيد معدلات الطلاق الفعلية (يوشيكواوا، 2015). وفي الصومال، أشارت نسبة صغيرة (4%) من النساء أنهن شهدن استخدام أموال برامج التحويلات النقدية لترتيب زيجات ثانية بيد أن مجتمعهم وقف حائلاً دون ذلك بشكل عام (واسيلكوسكا، 2012). وسلطت دراسة في ملاوي الضوء على تدخل واجهت فيه النساء اللاتي يتلقين نقوداً أو أصولاً تزايد خطر الهجر إذ أنهن يهددن المعايير التقليدية للذكورة (دي بارا ومالوي، 2018).

6-6 القيود

يمكن استخدام برامج التحويلات النقدية عند استيفاء خمسة شروط أساسية مؤاتية: التوافر المحلي للسلع لتلبية الاحتياجات الأساسية والتعافي؛ والأسواق القائمة والعاملة؛ وتفضيل المستفيدين للنقد والقسانم؛ والأمان؛ والبنية التحتية المالية المناسبة (غيرندر وآخرون، 2011). ومع ذلك، وعند التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، لا تستطيع برامج التحويلات النقدية وحدها التغلب على الأعراف والنظم الجنسانية، مثل عدم القدرة على الوراثة أو امتلاك الممتلكات أو تصور العنف وتنظيم الأسرة على مستوى المجتمع المحلي (أنجيليس، 2012) أو التصدي لندرة خدمات الدعم الحالية (هارفي وبافانيو، 2018؛ بيرغ وسيفاريس، 2015).

ووجدت عدّة دراسات أن نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي لم تُدمج في تصميم برامج التحويلات النقدية، بل كانت ثانوية أو عرضية (صموئيل هول، 2015). ووجدت دراستان أنّ الفهم المحدود لما يشكل عنفاً قائماً على النوع الاجتماعي من قبل المستفيدين وموظفي البرامج يحد من قدرة برامج التحويلات النقدية على دمج برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل هادف في برامج التحويلات النقدية (أنجيليس، 2012؛ مفوضية اللاجئين النسائية، 2018).

ووجدت الدراسات أن الأدوار التقليدية للجنسين لا يجري تحديثها أو تغييرها، وأنّ الرجال غير مدركين بشكل كافٍ لمسائل العنف القائم على النوع الاجتماعي أو الأسباب المنطقية للاستهداف (دي بارا ومولوي، 2018؛ بيرتيك، 2016؛ برادي، 2011). خلص بيرغ وآخرون (2013) إلى أن الآثار الإيجابية للنوع الاجتماعي غالباً ما تكون ثمرة تصميم تدخل مناسب يتضمّن اعتبارات النوع الاجتماعي والحماية.

واستنتج هيدلوند وآخرون (2013) إلى أن ضعف التنسيق بين برامج التحويلات النقدية وبرامج الحماية، في الصومال، أمر إشكالي، لا سيما في ضوء تقارير الاعتصاب المتكرر من قبل الميليشيات، وحالات الاستغلال مقابل المساعدة، وحوادث السطو. وعلى نطاق أوسع، كان الافتقار إلى الحماية الصريحة وتنسيق العنف القائم على النوع الاجتماعي جديراً بالملاحظة. وبشكل عام، ثمة حاجة أكبر لدمج الجهود وإقامة شراكات بين خبراء برامج التحويلات النقدية وخبراء ومقدمي الخدمات في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما جرى تسليط الضوء على الحاجة المتزايدة لخدمات الدعم النفسي والاجتماعي. وفي كل من السياقين السوري والأفغاني، أُشير إلى الشبكات المحدودة نظراً للنزوح على أنها عوامل تقف حائلاً أمام القدرة على الصمود (أبو حمد وآخرون، 2017؛ صموئيل هول، 2015).

"عند التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، لا تستطيع برامج التحويلات النقدية وحدها التغلب على الأعراف والنظم الجنسانية القائمة، مثل عدم القدرة على الوراثة أو امتلاك الممتلكات أو تصور العنف وتنظيم الأسرة على مستوى المجتمع المحلي، أو التصدي لندرة خدمات الدعم الحالية."

شملت المسائل الخاصة بالنوع الاجتماعي والتي لم تتناولها برامج التحويلات النقدية عدم إعطاء الأولوية لمنتجات دورة الطمث باعتبارها نفقات منزلية؛ وأوصى (بيرتيك، 2016) بتوفير الحصول على هذه المنتجات كجزء من البرامج. ثمة فجوة أخرى لم تتناولها برامج التحويلات النقدية ولم تؤخذ في الاعتبار عند التصميم ألا وهي تعدد الزوجات. ومن خلال التركيز على أفريقيا جنوب الصحراء، خلص برادي (2011)، وبيرغ وآخرون (2013) وديفيروكس وآخرون (2006) إلى أنه لم يجر دائماً مشاركة التحويلات بين الزوجات، وغالباً ما كان يُسمح لزوجّة واحدة فقط بالتسجيل. وفي الصومال، وجد واسيلكوسكا (2012) أيضاً أن هذا النزاع زاد في الأسر المعيشية متعددة الزوجات. ومع ذلك، وجدت دراسة أخرى في ملاوي أن الأسر المعيشية المتعددة الزوجات كان يُنظر إليها على أنها وحدة واحدة، ولذا فقد كان يُنظر إلى استهداف عدة زوجات على أنه مفيد لأزواجهن على نحو غير منصف، إذ كان يُنظر إليهم بالفعل على أنهم في حال أفضل كثيراً (دي بارا ومولوي، 2018). وفي الحالات التي يكون تعدد الزوجات فيها ممارسة مقبولة ثقافياً، ينبغي أن تستنبر برامج التحويلات النقدية بذلك. وينبغي أن يسعى البحث إلى زيادة فهم كيفية اختلاف هذه الديناميات عن الأسر المعيشية ذات الزوجة الواحدة.

وأشير إلى الاختلاف بأنه يمثل قيداً وجرى تسجيله في برنامجين في الصومال. ووجد واسيلكوسكا (2012) وأنجيليس (2012) أن دفع نسبة مئوية من التحويلات إلى الحراس كان ممارسة شائعة. وينبغي أن يكون دمج آليات الشكاوى الأمانة المتاحة السبيل التي تسمح للمستفيدين بالإبلاغ عن مثل هذا السلوك دون تهديد حمايتهم معياراً متبعاً.

7-6 البرامج التكميلية

عند تنفيذ برامج التحويلات النقدية، تُظهر الأدلة أن البرامج التكميلية ضرورية لتحقيق نواتج أفضل للعنف القائم على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، ثمة أدلة محدودة بشأن أفضل التوليفات لطرائق برامج التحويلات النقدية والخدمات والأنشطة. ويمكن إقران برامج التحويلات النقدية بالبرامج القطاعية بطريقة أكثر فاعلية تصل إلى مزيد من الأفراد مثل الإبلاغ عن تغيير السلوك في نقاط التسجيل فضلاً عن إدارة الحالة وأنظمة الإحالة المدمجة في التوزيع والمراقبة (هارفي وبافانيلو، 2018؛ مفوضية اللاجئين النسائية، 2018؛ بيترمان وآخرون، 2017). وخلص برادي (2011) إلى أنه مع وجود شيوخ في الالتزامات الجنسانية عبر البرامج، إلا أن قليلاً من هذه الالتزامات قد سُرعَت، الأمر الذي يشير إلى ضرورة إيلاء تركيز أكبر لتنفيذ الاعتبارات الجنسانية. وسلط أنجيليس (2012) الضوء على أنه في حالة عدم توفر شراكات حماية كافية أو تشكيلها أو دمجها من خلال أنظمة الإحالة مع برامج التحويلات النقدية، سيكون تأثير العنف القائم على النوع الاجتماعي محدوداً.

وفي أوغندا، وجد أنجيليس (2012) أن معظم نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي قد تأثرت من خلال برامج التحويلات النقدية المقترنة ببرامج وتدريبات عن العنف القائم على النوع الاجتماعي وليس برامج التحويلات النقدية وحدها. ومع ذلك، لاحظت الدراسة قيوداً في هذا السياق حيث سجّلت التدريبات على العنف القائم على النوع الاجتماعي انخفاضاً في مستوى المشاركة فيها (30%). وفي أوغندا، وجد سينغوبتا (2014) أن الجوانب البرنامجية كانت محدودة التأثير حيث رفض الرجال الانخراط في ما اعتقدوا أنه أنشطة نسائية. وبُغية تعظيم التأثير البرنامجي، من الضروري إشراك الرجال وتمكينهم من فهم قيمة الأنشطة. في لبنان، وجد كامبل (2014) أن التدريب على الإدارة المالية لربات الأسر المعيشية ساعد في زيادة اعتمادهن على الذات وقدرتهن على تعظيم الموارد، وأن كلا المتغيرين قد يساعدان في تقليل استراتيجيات التأقلم السلبية والتعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وأبرز دمج برامج التحويلات النقدية في برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأردن أهمية إدارة الحالات، وتقديم المشورة، ومجموعات المناقشة الخاصة بالمسائل الجنسانية باعتبارها عنصراً أساسياً في البرامج ككل. وخلص البحث على وجه التحديد إلى أن مجموعات المناقشة الخاصة بالمسائل الجنسانية إلى جانب برامج التحويلات النقدية ساعدت في تقليل العنف وأن إدارة الحالات ساهمت في الحد من التهديدات الوشيكة بالعنف (يوشيكواوا، 2015). وفي الأردن أيضاً، أشار أبو حمد وآخرون (2017) إلى أن المستفيدين أوصوا بزيادة الدعم النفسي والاجتماعي ومزيد من المساحات الآمنة للتنشئة الاجتماعية التي يمكنهم فيها مناقشة ضغوطهم وأحزانهم.

وينبغي أن تتضمن البرامج التكميلية أيضاً الوعي بما يشمل العنف القائم على النوع الاجتماعي للمستفيدين وموظفي البرامج. وفي كل من أفغانستان والنيجر، أشار هول (2015) ومفوضية اللاجئين النسائية (2018 أ) إلى قلة فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي باعتباره عقبة خطيرة أمام نجاح برامج التحويلات النقدية والخدمات الأخرى في التصدي له. وخلص هول (2015) إلى أن 91% من النساء اللواتي شملهن المسح حول العنف القائم على النوع الاجتماعي اتفقن على أن الزوج له مبرراته في ضرب زوجته؛ وانخفض هذا الرقم إلى 50% بعد تدريبات التوعية.³⁰ وفي ليسوتو، وجد سلاتر ومفالي (2008) أيضاً أن التدريب على التوعية الذي صاحب برامج التحويلات النقدية سمح للرجال والنساء بفهم استحقاقات الأسر المعيشية والميزانية على نحو أكثر إنصافاً.

³⁰ تجدر الإشارة إلى أن المستطلعين في العينة لم يكونوا نفس المجموعة من الأشخاص.

7- فجوات الأدلة والتوصيات الخاصة بالأبحاث

تقع مسؤولية منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له على عاتق جميع الجهات الفاعلة في جميع خيارات الاستجابة الإنسانية. وسعى هذا التقرير إلى وضع مجموعة الأدلة الحالية حول نتائج برامج التحويلات النقدية والعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ الإنسانية. وتُعد برامج التحويلات النقدية ذات الجودة الأفضل - والتي يجري تمكينها من خلال الدمج بين برامج النقد وبرامج العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل أقوى - ركيزةً جوهرية لبناء الأدلة حول النقد في ما يتعلق بنواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومن شأن وجود أهداف واضحة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في البداية، واختبار برامج التحويلات النقدية بشكل آمن عبر نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإجراء رصد وتقييم منهجي، أن تساهم في تعزيز هذا المجال. وسيترتب على ذلك توسيع قاعدة الأدلة عبر مناطق مختلفة. وقدمت الفجوات التي ظهرت من هذا التحليل معلوماتاً للتوصيات في ما يتعلق بمجالات البحث المستقبلية المفصلة أدناه.

1-7 الفجوة 1: نواتج برامج التحويلات النقدية والعنف القائم على النوع الاجتماعي للسكان المستبشرين والمهمشين

ثمة حاجة إلى مزيد من الأدلة بشأن استخدام النقد في ما يتعلق بنواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي لمختلف السكان المتضررين من الأزمات والفئات السكانية الفرعية. فغالبية الأدلة الموجودة تركز على نواتج برامج التحويلات النقدية والعنف القائم على النوع الاجتماعي للنساء والفتيات ولا تطبق نهجاً متعدد الجوانب. وثمة القليل من النتائج المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة من بين الأبحاث التي أجريت على النساء والفتيات. ولم يجر تمثيل أفراد مجتمع المثليات والمثليون ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين الذين يواجهون مخاطر متزايدة من العنف القائم على النوع الاجتماعي على الإطلاق والذين يمكن أن تكون الأموال النقدية عنصراً أساسياً للوقاية والاستجابة بالنسبة إليهم. وتُعد فهم النقد من أجل نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي فهماً أفضل والاستفادة منه، ينبغي أن تكون الأبحاث المستقبلية شاملة. ومن الضروري اتباع نهج متعدد الجوانب لبناء أدلة فعالة حول نواتج برامج التحويلات النقدية والعنف القائم على النوع الاجتماعي التي تعكس العمر والنوع الاجتماعي والتنوع.

2-7 الفجوة 2: طرائق النقد ونواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي

في حين أن إجراء بحث مقارنة قوي حول طرائق النقد ونواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية من المحتمل أن يكون غير قابل للتنفيذ نتيجة للاعتبارات الأخلاقية المتعلقة بإجراء أبحاث في الأوضاع الإنسانية بالإضافة إلى قيود الوقت والميزانية، سيكون من المفيد وجود أدلة أقوى حول إمكانات الطرائق النقدية المختلفة للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي. وتناولت معظم الأدلة التي جرى استعراضها المنح المتعددة الأغراض، وكانت هذه الأدلة مختلطة. وقد تؤثر الطرائق المختلفة على الرجال والنساء بشكل مختلف مثل شواغل السلامة المتعلقة بحمل النقود أو الطريقة التي يُنظر بها إلى النقود وتوزيعها بين أفراد الأسرة المعيشية عند تغيير تلك الطرائق. وفي حين أظهرت بعض الأدلة أن طريقة التحويلات النقدية لم تؤثر على العنف العشير، إلا أنها قد تؤثر على أنواع أخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويمكن أن يساعد فهم الآثار المترتبة على الطرائق المختلفة على نحو أفضل في توفير المعلومات لتصميم البرامج الأكثر ملاءمة لتحقيق نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي.

3-7 الفجوة 3: برامج التحويلات النقدية والخدمات التكميلية لنواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي

أشارت الأدلة بوضوح إلى ضرورة إقران برامج التحويلات النقدية بالحصول على خدمات الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي وخدمات الدعم. ويمكن أن تكون إدارة الحالات ونظم الإحالة ومجموعات المناقشة الخاصة بالمسائل الجنسية ودعم سبل كسب العيش والتدريب على الإلمام بالأمور المالية عناصر مكملة قوية لتدخلات برامج التحويلات النقدية. ويُعد الفهم الأفضل لمجموعات الدعم والخدمات التي تعزز برامج التحويلات النقدية بشكل أفضل للتصدي لنواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي خطوة تالية مهمة في تحسين استخدام النقد في حالات الطوارئ الإنسانية.

4-7 الفجوة 4: المشروطة ونواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي

تتسم الأدلة المتعلقة بالمشروطة ونواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي بالمحدودية وعدم الكفاية. ويُعد التوصل إلى فهم أفضل للطريقة التي تؤثر بها المشروطة على الرجال والنساء ضرورياً في الحالات التي ينبغي فيها توفير المشروطة. فلنقد مقابل العمل، على سبيل المثال، آثارٌ على العبء المزدوج الذي قد يفرضه على عاتق المستفيدات، في حين أن الالتحاق بالمدارس كشرط قد يساعد على تأخير الزواج المبكر أو الحيلولة دون إرسال الفتيان الصغار إلى العمل. ومن شأن التوصل إلى فهم أكثر قوة للطريقة التي يمكن للمشروطة بها التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، أو زيادة حدته في سياقات مختلفة، أن يساهم في تعزيز المبررات المؤيدة والمعارضة لاستخدامها وملاءمتها في سياقات مختلفة.

5-5- الفجوة 5: تأثير برامج التحويلات النقدية الطويلة الأجل على نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي

تناولت غالبية الأدلة التي جرى استعراضها الآثار المباشرة أو الحادة أو القصيرة الأجل المترتبة على برامج التحويلات النقدية. بيد أنه لا توجد دراسات بعينها سلّطت الضوء على التأثير طويل الأجل لهذه النوعية من البرامج. وعلى الرغم من أن هذا الأمر يُعزى إلى حد ما إلى طبيعة الممارسات الإنسانية، إلا أن الأوضاع الممتدة والتدخلات الطويلة الأجل قد تتيح الفرصة لفهم الآثار الدائمة لبرامج التحويلات النقدية بشكل أفضل في حالات الطوارئ الإنسانية وأوضاع ما بعد الطوارئ. وحتى في التدخلات الأقصر أجلاً، يمكن أن يساعد إجراء بحوث لاحقة في توضيح التأثيرات الدائمة المترتبة على برامج التحويلات النقدية أو تحديد القيود الخاصة بها بشكل أفضل. وفي ما يتعلق بالتدخلات التي تستهدف تغيير السلوك، مثل السعي إلى تحسين ديناميات اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية أو الحصول على الموارد والسيطرة عليها، ينبغي الاستثمار في فهم ما إذا كانت تدخلات برامج التحويلات النقدية أو إقران برامج التحويلات النقدية والخدمات الأخرى والدعم يمكن أن يساعد في تسهيل حدوث تغيير دائم. وسيشكل هذا الأمر مجالاً يتضمن معلومات مفيدة للبحوث الأكاديمية.

"من الضروري اتباع نهج متعدد الجوانب لبناء أدلة فعالة حول نواتج برامج التحويلات النقدية والنواتج المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي التي تتناول العمر والنوع الاجتماعي والتنوع".

8- الخاتمة

يُنظر إلى برامج التحويلات النقدية على نطاق واسع باعتبارها عنصراً هاماً من عناصر الاستجابة الإنسانية. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن نفهم بشكل أفضل كيف ومتى يجري استخدام برامج التحويلات النقدية في حالات الطوارئ الإنسانية لتحقيق نواتج مثلى. بيد أنه ثمة أدلة محدودة حاسمة حول قدرة برامج التحويلات النقدية على التصدي للحماية والتصدي على وجه التحديد لنواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي. يسعى هذا التقرير إلى تحليل الأدلة القائمة والمساهمة في بناء مجموعة من الأدلة وفهمها بشكل أفضل بشأن تأثير برامج التحويلات النقدية في تحقيق نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي. وخلص التقرير إلى أن الأدلة المتعلقة بتأثير برامج التحويلات النقدية على العنف القائم على النوع الاجتماعي محدودة وغير حاسمة ومحددة السياق إلى حد كبير.

ولا يزال تعميم العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامج التحويلات النقدية ودمج برامج التحويلات النقدية في تدخلات العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية في طور النشوء. وبناءً عليه، لا يجري في الغالب دمج برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل هادف في تصميم التدخلات. ومن الضروري دمج الجهود وإقامة شراكات بين مقدمي الخدمات والخبراء في مجال النقد والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وغالباً ما تأتي الآثار الإيجابية للعنف القائم على النوع الاجتماعي ثمرة تدخل صُمم على نحوٍ مراعى للاعتبارات الجنسانية الملائمة واعتبارات الحماية ومكونات البرامج.

لا تزال مجموعة الأدلة صغيرة نسبياً وتتضمن 28 دراسة محددة و52 زوجاً من نواتج التدخل ذات الصلة. وتُعد جودة هذه الأدلة مختلطة. وكشف هذا التحليل عن أنّ برامج التحويلات النقدية يمكنها إحداث تأثير إيجابي على نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي. وسجّل 63 في المائة من التدخلات نتائج إيجابية، وسجّل 22 في المائة منها نتائج محايدة، في حين سجّل 5 في المائة منها نتائج سلبية.

شكلت المنح المتعددة الأغراض الطريقة النقدية الأكثر شيوعاً. ونظراً لأهمية أشكال المنح المتعددة الأغراض، لا يتيح هذا التقرير إجراء مقارنة مباشرة أو قوية لمزايا أي طريقة تدخل مقارنة بغيرها. ويُعد الحصول على فهم أفضل للطريقة التي تؤثر بها طرائق برامج التحويلات النقدية المختلفة على النتائج القطاعية أمراً ضرورياً لتصميم تدخلات تنسم بفاعلية أكبر. وتسلّط الأدلة التي جرى استعراضها في هذا التقرير الضوء أيضاً على أهمية البرامج والخدمات التكميلية، مما يجعل هذا المجال أولوية رئيسية للبحوث في المستقبل.

وانصب تركيز الأدلة بشكل كبير على تحسين عملية اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية. واستنتج وجود تأثير إيجابي عام لبرامج التحويلات النقدية للحد من العنف العشري. وتمثلت الآلية الأكثر شيوعاً في أن الحد من التوتر والإحباط والقتال المرتبط بالدخل ساهم في انخفاض العنف العشري. وكان هناك دراسات كثيرة تشير إلى وجود تأثير محايد لبرامج التحويلات النقدية على نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي. ولا يُعدّ هذا الأمر مستغرباً في ضوء الطبيعة المعقدة والمنهجية للعنف القائم على النوع الاجتماعي. تشير الأدلة إلى أن قدرة برامج التحويلات النقدية على إقامة علاقات أفضل بين الجنسين تكون محددة بشكل كبير بالسياق نظراً للطبيعة الراسخة للمعايير الجنسانية وغالباً ما تكون التوقعات والمكاسب مؤقتة.

وفي ما يتعلق بالحد من الزواج القسري والزواج المبكر أو منعهما، كانت النتائج غير حاسمة في ما يتعلق بتأثير برامج التحويلات النقدية. وأبرزت معظم الأدلة الإيجابية أو الأدلة الإيجابية غير الموثقة تأثيراً قصير المدى ومحدود ساعد في تأخير الزواج المبكر أو الحد من ممارسة الزواج المبكر باعتباره استراتيجية تأقلم من أجل استمرار بقاء الأسرة والبنات.

وتمثل أحد المجالات التي كان من الممكن أن تعرّض فيها برامج التحويلات النقدية المستفيدين للخطر عندما واجهوا تحرشاً أو استغلالاً من الحراس والسلطات في ما يتعلق بالتحصيل. ويُعد التخفيف من الطرق التي قد تساهم برامج التحويلات النقدية من خلالها في مفاضة تعرّض المستفيدين للتحرش والاستغلال والانتهاك (على سبيل المثال، من خلال تنويع آليات التسليم، وتعزيز الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتدريب، والسياسات، والإجراءات، وتحسين السلامة، والوصول إلى آليات المساءلة والشكاوى) من الاعتبارات المهمة التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند التصميم.

ولا يمكن لبرامج التحويلات النقدية التغلب على الاهتمام المحدود الذي يوليه تصميم البرامج للمعايير والنظم الجنسانية أو استبدال خدمات الدعم غير الموجودة أو ذات الجودة المنخفضة. غير أن تصميم برامج التحويلات النقدية وبرامج العنف القائم على النوع الاجتماعي ودمجها على نحو أفضل يمكن أن يحسّن تأثير برامج التحويلات النقدية من أجل دعم القدرة على الصمود وزيادة الحصول على الخدمات. وتُعد البرامج التكميلية أساسية كي تتمكن برامج التحويلات النقدية من ترك تأثير أكثر عمقاً على نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي، على الرغم من محدودية الأدلة المتعلقة بأفضل التوليفات الخاصة بطرائق برامج التحويلات النقدية والخدمات والأنشطة. وبشكل عام، من الهامّ فهم العلاقات بين الجنسين في سياقات مختلفة عند تصميم التدخلات.

وتمثل إحدى التوصيات الرئيسية لتعزيز قاعدة الأدلة في ما يتعلق ببرامج التحويلات النقدية بشأن نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي في أنه ينبغي للتقييمات أن تتناول تدخلات برامج التحويلات النقدية بطريقةٍ توجّد علاقةً أوضح بين طرائق التدخلات والنواتج. وأخيراً، يحدد التقرير خمس فجوات رئيسية في المنشورات المتعلقة ببرامج التحويلات النقدية في السياقات الإنسانية والتي يمكن أن تساعد الجهات المانحة وصناع السياسات والممارسين العاملين في برامج التحويلات النقدية والحماية والنوع الاجتماعي من خلال الإرشادات المرتكزة على الأدلة: (1) نواتج برامج التحويلات النقدية والعنف القائم على النوع الاجتماعي للفئات المستبعدة والمهمشة، و(2) مقارنة طرائق برامج التحويلات النقدية المختلفة وتأثيرها على نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ و(3) مزيج برامج التحويلات النقدية والخدمات التكميلية لتحقيق نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ و(4) استخدام المشروطية في تحقيق نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ و(5) الآثار الطويلة الأجل لتدخلات برامج التحويلات النقدية على نواتج العنف القائم على النوع الاجتماعي. سيساعد إجراء مزيد من الأبحاث في هذه المجالات في بناء مجموعة أدلة أكثر شمولاً وأكثر صحة لتوجيه السياسات الإنسانية وتعزيز الممارسات.

التذليل 1. تعريفات التدخلات والنواتج³¹

الجدول 2 تعريفات التدخلات

التدخل	التعريف
المنح المتعددة الأغراض	تعرف المنح المتعددة الأغراض (والتي تسمى أحياناً بالمساعدات النقدية والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض) بأنها تحويلات (إما منتظمة أو طارئة) تتوافق مع مبلغ المال الذي تحتاج إليه الأسرة المعيشية من أجل تغطية مجموعة من الاحتياجات الأساسية و/أو احتياجات التعافي بشكل كامل أو جزئي. وهي، بحكم تعريفها، تحويلات نقدية غير مقيدة. ويمكن أن تساهم المنح المتعددة الأغراض في الوفاء بسلة الحد الأدنى للإنفاق أو الحسابات الأخرى للمبلغ المطلوب لتغطية الاحتياجات الأساسية، غير أنها يمكن أن تشمل أيضاً الاحتياجات الطارئة أو احتياجات التعافي.
القسائم غير المشروطة: السلع الأساسية	تُعد جميع القسائم أحد أشكال التحويلات المقيدة. وتفيد قسائم السلع الأساسية عمليات الشراء بسلع أو خدمات معينة.
القسائم غير المشروطة: القيمة	تُعد جميع القسائم أحد أشكال التحويلات المقيدة. يمكن استخدام قسائم القيمة لشراء مجموعة من السلع أو الخدمات بمقدار قيمة معينة من خلال المتاجر والتجار ومقدمي الخدمات المختارين.
القسائم المشروطة	التحويلات المشروطة هي تدخلات تستلزم القيام بشيء محدد من أجل الحصول على التحويلات أو الأقساط المستقبلية. وستخصص هذه الفئة للتحويلات المشروطة التي لا تندرج ضمن الفئات المحددة أدناه والتي يجري بموجبها استلام المدفوعات في شكل قسائم قيمة أو سلع أساسية.
التحويلات النقدية المشروطة	التحويلات المشروطة هي تدخلات تستلزم القيام بشيء محدد من أجل الحصول على التحويلات أو الأقساط المستقبلية. وستخصص هذه الفئة للتحويلات المشروطة التي لا تندرج ضمن الفئات المحددة أدناه والتي يجري بموجبها استلام المدفوعات في شكل تحويلات نقدية.
النقد مقابل العمل	مدفوعات نقدية تقدم مشروطة ببدء عمل معين. تدفع هذه المدفوعات بشكل عام بحسب مدة العمل (على سبيل المثال، عدد الأيام، المعدل اليومي)، غير أنه يمكن أيضاً قياسها من حيث المخرجات (على سبيل المثال، عدد الأشياء المنتجة، الأمتار المكعبة المحفورة). وعادةً ما تطبق تدخلات النقد مقابل العمل في برامج العمل العامة أو المجتمعية، غير أنها يمكن أن تشمل أيضاً أشكال العمل من المنزل وأشكال العمل الأخرى.
القسائم مقابل العمل	قسائم تقدم مشروطة ببدء عمل معين. تدفع هذه المدفوعات بشكل عام بحسب مدة العمل (على سبيل المثال، عدد الأيام، المعدل اليومي)، غير أنه يمكن أيضاً قياسها من حيث المخرجات (على سبيل المثال، عدد الأشياء المنتجة، الأمتار المكعبة المحفورة). وعادةً ما تطبق تدخلات القسائم مقابل العمل في برامج العمل العامة أو المجتمعية، غير أنها يمكن أن تشمل أيضاً أشكال العمل من المنزل وأشكال العمل الأخرى.
النقد مقابل الأصول	مدفوعات نقدية تقدم للمشاركين مقابل المشاركة في مشاريع لإنشاء المجتمع المحلي أو الأصول العامة مثل نظم الري والطرق وما إلى ذلك. ويُعد النقد مقابل الأصول أحد أشكال التحويلات المشروطة ومجموعة فرعية للنقد مقابل العمل ويتعلق ببرامج العمل التي تنشئ الأصول.
القسائم مقابل الأصول	مدفوعات قسائم تقدم للمشاركين مقابل المشاركة في مشاريع لإنشاء المجتمع المحلي أو الأصول العامة مثل نظم الري والطرق وما إلى ذلك. وتُعد القسائم مقابل الأصول أحد أشكال التحويلات المشروطة ومجموعة فرعية للنقد مقابل العمل والقسائم مقابل العمل وتتعلق ببرامج العمل التي تنشئ الأصول.
النقد مقابل التدريب	مدفوعات نقدية تقدم مقابل المشاركة في دورات تدريبية محددة أو سلسلة من الدورات التدريبية. ويُعد النقد مقابل التدريب أحد أشكال التحويلات المشروطة.
القسائم مقابل التدريب	مدفوعات قسائم تقدم مقابل المشاركة في دورات تدريبية محددة أو سلسلة من الدورات التدريبية. ويُعد النقد مقابل التدريب أحد أشكال التحويلات المشروطة.
البرامج التكميلية / النقد الإضافي	يشير هذان المصطلحان إلى البرامج التي يجري من خلالها دمج برامج التحويلات النقدية مع طرائق أو أنشطة أخرى. ويمكن تنفيذ التدخلات التكميلية أو الإضافية من قبل نفس الوكالة/الوكالات التي تقدم برامج التحويلات النقدية أو ربما من قبل وكالات أخرى متعاونة معها. وقد تشمل الأمثلة توفير التدريب و/أو مدخلات سبل كسب العيش أو برامج التواصل لتغيير السلوك.
الحماية الاجتماعية المستجيبة للخدمات	لا تُضمّن إلا في الحالات التي جرى فيها استخدام نظم الحماية الاجتماعية لدعم المساعدة الإنسانية. وسوف تُستبعد برامج الحماية الاجتماعية الإنمائية.

الجدول 3. تعريفات النواتج

التعريف	النواتج
الحد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي أو التعرض له	
زيادة سلطة اتخاذ القرارات (مثلاً في ما يتعلق بجسم المرء، والوضع العائلي، والموارد الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية) أو التوزيع الأكثر إنصافاً للسلطة بين أفراد الأسرة المعيشية في اتخاذ القرارات.	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية ³²
الحد من الإيذاء البدني والجنسي والعاطفي الذي يتسبب فيه العشير. جرت العادة على الإبلاغ عن ذلك من قبل النساء أو الرجال مما يشير إلى أنهم يرتكبون عنفاً أقل تجاه أزواجهم وأطفالهم.	الحد من عنف العشير ³³
الحد من الانتهاك ذي الطبيعة الجنسية الفعلي أو المُهدّد به في ظل ظروف غير متكافئة أو قسرية، والاستغلال الجنسي - الذي يُعرّف بدوره بأنه أي إساءة فعلية أو محاولة لاستغلال مركز الضعف أو القوة التفاضلية أو الثقة لأغراض جنسية (مثل طلبات خدمات جنسية أو سلوك لفظي أو جسدي غير مرغوب فيه).	الحد من المخاطر أو التعرض للتحرش الجنسي أو الاستغلال أو إساءة المعاملة ³⁴
الحد من زواج الفرد رغماً عن إرادته، أو الحد من الزواج الرسمي أو الاتحاد غير الرسمي قبل سن الثامنة عشرة.	الحد من الزواج القسري والزواج المبكر أو منعهما ³⁵
الحد من الاستغلال الاقتصادي حيث تساهم سيطرة المعتدي على أموال الضحية من منعه/منعها من الحصول على الموارد و/أو تعمد الشخص المستغل من السيطرة على دخل الضحية ومنعه/منعها من تحقيق الاكتفاء الذاتي أو الاستقلال المالي. يمكن أن تحدث الزيادة بطريقتين: 1- أن تكون المرأة قادرة أو مدعومة أو مسموح لها قانوناً بامتلاك أو توليد أصول ودخل مساوٍ لأصول الرجل؛ أو 2- عندما تولد المرأة أو تمتلك أصولاً، فإنها تكون قادرة على اكتساب سيطرة جديدة على تلك الموارد.	زيادة ملكية الأصول أو السيطرة على الموارد ³⁶
الحصول على الخدمات³⁷	
تحسين إمكانية الحصول على الخدمات، مثل الدعم النفسي الاجتماعي، الذي يُقدّم من خلال منظمة محلية أو جهة فاعلة في مجال الخدمات المجتمعية، وضمان اطلاع الناجين على خياراتهم، وتحديد القضايا التي يواجهونها والاستجابة لها بطريقة مُنسّقة.	الحصول على خدمات الاستجابة والتعافي ³⁸
الحصول على خدمات الصحة الإنجابية المنقذة للحياة للناجين من الاعتداء الجنسي أو الاعتصاب الذين يحتاجون إلى تلقي الرعاية الصحية في حالات الطوارئ في غضون 72-120 ساعة للوقاية من فيروس العوز المناعي البشري وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً، والحصول على الأدلة اعتماداً على موافقة الناجين والقوانين المحلية؛ الاعتداء البدني غير الجنسي الذي قد يُؤدّي إلى إصابة حادة أو نزيف أو ألم، بما في ذلك النساء الحوامل والفتيات اللاتي قد يحتجن إلى رعاية التوليد في الحالات الطارئة. ³⁹	الحصول على خدمات الصحة الإنجابية
الحصول على الخدمات التي تُساعد الناجين من الكوارث والصددمات على التعامل مع العمليات النفسية والاجتماعية التي تؤثر عليهم وعلى مجتمعاتهم المحلية لتعزيز الرفاه النفسي ومنع الاضطرابات العقلية أو علاجها.	الحصول على خدمات الصحة النفسية-الاجتماعية/العقلية ⁴⁰
استراتيجيات التأقلم المحفوفة بالمخاطر	
الحد من الاشتغال بالجنس باعتباره استراتيجية تكيف من قبل الأفراد المشتغلين بالجنس (الذين يُعرّف بأن لديهم القدرة على اتخاذ القرار ولا يجري إكراههم من خلال العنف والاستغلال) لتلبية الاحتياجات الأساسية أو الاشتغال بالجنس بطريقة أكثر أماناً من ذي قبل (مثل الحصول على خدمات التعليم أو الصحة الجنسية والإنجابية). ⁴²	الحد من الاشتغال بالجنس باعتباره استراتيجية تكيف محفوفة بالمخاطر أو الاشتغال بالجنس على نحو أكثر أماناً

³² انظر دليل مراعاة المنظور الجنساني للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات:

https://interagencystandingcommittee.org/system/files/2018-iasc_gender_handbook_for_humanitarian_action_eng_0.pdf

³³ انظر تعريف منظمة الصحة العالمية لعنف العشير: http://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/77432/WHO_RHR_12.36_eng.pdf;jsessionid=35427A1F2030997C293F0CC5144D2807?sequence=1.

³⁴ انظر تعريف مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين: <http://www.unhcr.org/our-our-fight-against-sexual-exploitation-abuse-and-harassment.html>.

³⁵ انظر تعريف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Women/WRGS/Pages/ChildMarriage.aspx>.

³⁶ انظر الحد الأدنى لمعايير الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في حالات الطوارئ المعيار 10.

³⁷ انظر الحد الأدنى لمعايير الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في حالات الطوارئ - تغطي المعايير 5-12 النواتج الفرعية الثلاثة المندرجة تحت الحصول على الخدمات. ينبغي أن يوجد النهج بيئة داعمة يُحترَم فيها الناجون ويعامل كل شخص فيها بكرامة واحترام. ينبغي أن تتناول دراسات الحالة ما يلي: التحقق من صحة تجربة الشخص؛ وتمكين الناجين ومساعدتهم على استعادة الشعور بالسيطرة؛ والتشديد على قوة الناجين والتعرف على استراتيجيات التأقلم الحالية الخاصة بهم.

³⁸ انظر: الصواب الإرشادية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي.

³⁹ انظر أيضاً الصواب الإرشادية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الصحة العقلية.

⁴⁰ تُعد هذه الاستراتيجية محفوفة بالمخاطر للأسباب التالية: (أ) نظراً للعلاقات غير المتكافئة بين الجنسين وديناميات السلطة، فقد تصبح الطبيعة الجنسية للمعاملات عنيفة في أي وقت (على سبيل المثال، يعمل المعلمة و/أو ضباط الشرطة على ضرب المشتغلين بالجنس أو اغتصابهم، أو اعتداءات المجتمع المضيف على المشتغلين بالجنس)، وب) يجري إقصاء المشتغلين بالجنس بشكل عام اجتماعياً وقد يشكل ذلك عائقاً أمام حصولهم على خدمات الدعم.

⁴² انظر المذكرة الإرشادية لمفوضية اللاجئين النسائية للعاملين في المجال الإنساني الذين يعملون مع اللاجئين المشتغلين بالجنس.

التذييل 2. الدراسات المتضمنة

العنوان	نوع الدراسة	الموقع	طريقة التدخل	النواتج	اتجاه التأثير
وعد الغد: آثار التحويلات النقدية التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونيسف على اللاجئين السوريين في الأردن أبو حمد وآخرون. (2017) معهد التنمية الخارجية	استعراض البرامج	الأردن	الطريقة المختلطة	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية	إيجابية
تحويل التحويلات النقدية: توقعات المستفيدين والمجتمع المحلي للبرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية - غزة بسام أبو حامد وسارة بافانيو (2012) معهد التنمية الخارجية	استعراض البرامج	فلسطين	المنح المتعددة الأغراض	الحد من عنف العشير	إيجابية
إحاطة بشأن الدروس المستفادة: دراسة النوع الاجتماعي - مشروع نقدي مشروط للأطفال السوريين والأردنيين المستضعفين في إربد، الأردن إيمان ساندر بيرتيك (2016) الإغاثة الإسلامية	استعراض البرامج	الأردن	التحويلات النقدية المشروطة	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية	إيجابية
النقد والقسمان: هل هي جيدة لحماية المستفيدين؟ ميشيل بيرج، هانا ماتينين، جينا باتوغالان (2013) برنامج الأغذية العالمي	استعراض	تشاد والأردن وإكوادور وشمال دارفور وباكستان	متعددة	زيادة ملكية الأصول أو السيطرة على الموارد	محايدة
النهج النقدية في حالات الطوارئ الإنسانية: استعراض منهجي شانون دوسي وهانا تاييس (2016) المبادرة الدولية لتقييم الأثر	استعراض	متنوعة	متعددة	الحد من عنف العشير	إيجابية
تقييم أثر برامج المساعدة النقدية متعددة الأغراض فرانسيسكا باتيستين (2016) الاتحاد النقدي اللبناني	تقييم أثر البرامج	لبنان	المنح المتعددة الأغراض	الزواج المبكر والزواج القسري	محايدة
تأثير برامج التحويلات النقدية على نواتج الحماية في أفغانستان صموئيل هول (2015) المجلس النرويجي للاجئين	استعراض	أفغانستان	متعددة	الحد من عنف العشير	إيجابية
مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز تمكين المرأة اقتصادياً في شمال أوغندا من خلال التحويلات النقدية كليف برنارد نواكورا (2014) العمل ضد الجوع	تقييم البرامج	شمال أوغندا	المنح المتعددة الأغراض	الحد من عنف العشير	إيجابية
				زيادة ملكية الأصول أو السيطرة على الموارد	إيجابية
				تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية	إيجابية

إيجابية	الزواج المبكر والزواج القسري				
إيجابية	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية	المنح المتعددة الأغراض	الصومال	تقييم البرامج	دراسة حول النقد والحماية في الصومال الاتحاد النقدي الصومالي (2013)
محايدة	الحد من عنف العشير				
إيجابية	الحد من عنف العشير				
إيجابية	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية	المنح المتعددة الأغراض	ليسوتو	استعراض البرامج	التحويلات النقدية والنوع الاجتماعي والعلاقات بين الأجيال: دليل من مشروع تجريبي في ليسوتو راشيل سلانر وماتيليسو مفالي (2008) فريق السياسات الإنسانية
إيجابية	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية	المنح المتعددة الأغراض	إندونيسيا وزمبابوي وكينيا	استعراض المنشورات	"الوفاء بالوعد": التحويلات النقدية والديناميات الجنسية كارول برادي (2011) منظمة كونسيرن ورلد وايد وأوكسفام جي بي
إيجابية	الاشتغال بالجنس				
محايدة	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية	متعددة	بنغلاديش وتشاد وإكوادور والأردن وكينيا وباكستان وفلسطين والسودان	دراسات حالات فردية	دراسة الحماية والنوع الاجتماعي في التحويلات النقدية وتحويلات القسائم ميشيل بيرغ وهانا ماتنين وجينا باتوغلان (2013) برنامج الأغذية العالمي
سلبية	الحد من المخاطر أو التعرض للتحرش والاستغلال أو الانتهاك الجنسيين	المنح المتعددة الأغراض			
إيجابية	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية		الصومال	تقييم البرامج	التقييم النهائي للاستجابة النقدية والقسائم غير المشروطة لأزمة 2011-2012 في جنوب ووسط الصومال كيرين هدلون ونيسار ماجد ودان ماكسويل ونيجل نيكلسون (2013) اليونيسيف وآخرون
إيجابية	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية	غير القسائم غير المشروطة			
إيجابية	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية	المنح المتعددة الأغراض	لبنان	دراسة حالة فردية	المساعدة النقدية بين القطاعات للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في لبنان: أحد برامج لجنة الإنقاذ الدولية ليا كاميل (2014) لجنة الإنقاذ الدولية
إيجابية	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية				
إيجابية	الحصول على خدمات الاستجابة والتعافي	النقد الإضافي	الأردن	استعراض البرامج/دراسات الحالة	دمج التحويلات النقدية في برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأردن: الفوائد والمخاطر والتحديات لين يوشيكوا (2015) لجنة الإنقاذ الدولية
إيجابية	الحد من المخاطر أو التعرض للتحرش والاستغلال أو الانتهاك الجنسيين				

محايدة	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية	المنح المتعددة الأغراض	ملاوي	تقييم البرامج	في إثر وقوع الحدث: تقييم مشروع التحويلات النقدية والغذائية لمنظمة "كونسيرن ورك وايد" في ثلاث مقاطعات في ملاوي ستيفن ديفيروكس وبيتر مغولا وكوليت سولومون (2006) منظمة كونسيرن ورك وايد
إيجابية	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية	المنح المتعددة الأغراض	الصومال	استعراض البرامج	تحليل الأثر الجنساني: التحويلات النقدية غير المشروطة في جنوب وسط الصومال واسيلكوسكا (2012) الاتحاد النقدي الصومالي
إيجابية	زيادة ملكية الأصول أو السيطرة على الموارد				
إيجابية	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية	المنح المتعددة الأغراض	جمهورية الكونغو الديمقراطية	تقييم البرامج	نقداً أم قسائم؟ اختبار تأثير النقد مقابل القسائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية جيني أكبر (2013) مركز التنمية العالمية
محايدة	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية	المنح المتعددة الأغراض	أفغانستان	دراسة حالة فردية	النقد المتعدد الأغراض والنواتج القطاعية - دراسة حالة أفغانستان سارة بافانيو (2018) مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
إيجابية	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية	المنح المتعددة الأغراض	اليونان	دراسة حالة فردية	النقد متعدد الأغراض والنواتج القطاعية - دراسة حالة اليونان سارة بافانيو (2018) مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
محايدة	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية	المنح المتعددة الأغراض	عالمي	استعراض المنشورات	النقد المتعدد الأغراض والنواتج القطاعية بول هارفي وسارا بافانيو (2018) مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
إيجابية	الحد من عنف العشير	المنح المتعددة الأغراض	الأردن	دراسة حالة فردية	تحسين الفوائد والتخفيف من مخاطر المساعدات النقدية والعنف القائم على النوع الاجتماعي: دراسات حالات فردية من إربد والمفرق مفوضية اللاجئين النسائية (2018) لجنة الإنقاذ الدولية/فيلق الرحمة
محايدة	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية				
إيجابية	الحصول على خدمات الاستجابة والتعافي				
إيجابية	الزواج المبكر والزواج القسري	المنح المتعددة الأغراض	الصومال	دراسة حالة فردية	تعميم اعتبارات العنف القائم على النوع الاجتماعي في المساعدات النقدية - دراسة حالة من جوبا السفلى، الصومال مفوضية اللاجئين النسائية (2018)
محايدة	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية				
إيجابية	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية	القسائم غير المشروطة	جمهورية الكونغو الديمقراطية	تقييم البرامج	نقداً أم قسائم؟ اختبار تأثير النقد مقابل القسائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية جيني أكبر (2013) مركز التنمية العالمية

إيجابية	زيادة ملكية الأصول أو السيطرة على الموارد	المنح المتعددة الأغراض	أو غندا	تقييم البرامج	فهم التفاعل بين تمكين المرأة اقتصادياً والعنف القائم على النوع الاجتماعي: دراسة حول برامج التحويلات النقدية لمنظمة العمل ضد الجوع في شمال أوغندا أناسويا سينغويتا (2014) منظمة العمل ضد الجوع
إيجابية	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية				
سلبية	الحد من عنف العشير				
إيجابية	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية	النفد مقابل الأصول	النيجر، كينيا، زمبابوي	استعراض البرامج	كيف يمكن أن تساهم التحويلات النقدية والغذائية وإنشاء الأصول في تمكين المرأة اقتصادياً: التعلم من النيجر وكينيا وزمبابوي زالين بيشي (2018) برنامج الأغذية العالمي
إيجابية	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية	المنح المتعددة الأغراض	ملاوي	تقييم البرامج	النوع الاجتماعي والبرامج النقدية في ملاوي: الدروس المستفادة من تجربة منظمة كونسيرن ورك وايد في المجال الإنساني والإنمائي دي بارا ومولوي (2018) منظمة كونسيرن ورك وايد
إيجابية	الحد من عنف العشير	تحويلات القسائم المشروطة	إكوادور	تقييم البرامج	أثر التحويلات النقدية وتحويلات القسائم والتحويلات الغذائية على عنف العشير: أدلة مُستَمَدَّة من تجربة عشوائية جرى تنفيذها في شمال الإكوادور هيدروبو وآخرون (2014) برنامج الأغذية العالمي
محايدة	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية				
إيجابية	الحد من عنف العشير				
محايدة	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية				
		التحويلات النقدية المشروطة			

التذييل 3. مراجع أخرى

- خطة عمل من أجل الإنسانية. "مبادرة: الصفقة الكبرى". تاريخ الاطلاع: 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.
<https://www.agendaforhumanity.org/initiatives/3861>
- تدخلات دي جيه أرانغو، إم مورتون، إف جيناري، إس كييلسود، إم إيلسبيرغ، لمنع العنف ضد النساء والفتيات أو الحد منه: استعراض منهجي للاستعراضات. سلسلة أبحاث صوت المرأة والقدرة على اتخاذ القرارات
(2014). تاريخ الاطلاع: 5 أيلول/سبتمبر 2018. <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/21035/927130NWP0Wome00Box385382B00PUBLIC0.pdf?sequence=1&isAllowed=y>
- سي أرنولد، تي كونواي، إم غرينسلاد، استعراض منشورات التحويلات النقدية. وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة
(2011). تاريخ الاطلاع: 21 كانون الأول/ديسمبر 2017. <http://r4d.dfid.gov.uk/PDF/Articles/cash-transfers-literature-review.pdf>
- إم بيرغ، إل سفاريس، نتائج الحماية في المساعدات النقدية. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجلس الدنماركي للاجئين (2015). تاريخ الاطلاع: 14 تشرين الأول/أكتوبر 2018. <http://www.cashlearning.org/downloads/erc-cash-and-protection-literature-review-web.pdf>
- دي بوفانيندرا، آر هولمز، "معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ: ما الذي يمكن عمله؟"
هيو مانيتيريان إكستشينج 60 (2014): 3-5. http://www.ifrc.org/docs/IDRL/HE_60_web_1.pdf
- شراكة التعلم النقدي خطة عمل من أجل النقد. أكسفورد: شراكة التعلم النقدي (2016). تاريخ الاطلاع: 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.
<http://www.cashlearning.org/downloads/100daysofcash-agendaforcash---final.pdf>
- شراكة التعلم النقدي "الموقع الشبكي لشراكة التعلم النقدي". (2018). تاريخ الاطلاع: 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.
<http://www.cashlearning.org/calps-strategy/calp-s-strategy>
- شراكة التعلم النقدي إطار عمل عالمي. أكسفورد: شراكة التعلم النقدي (2017). تاريخ الاطلاع: 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.
<http://www.cashlearning.org/downloads/calp-framework-web.pdf>
- آر سي كارينتر، "النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى: النوع الاجتماعي والأطر الاستراتيجية وحماية المدنيين كمسألة عبر وطنية". مجلة إنترناشيونال سنديز كورتلتي 49، رقم 2 (2009): 295-334. <https://doi.org/10.1111/j.0020-8833.2005.00346.x>
- آر سي كارينتر، "التعرف على العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد الرجال والفتيان المدنيين في حالات النزاع". سيكيوريتي ديالوغ 37، رقم 1 (2006): 83-103. <https://doi.org/10.1177/0967010606064139>
- مجلس أوروبا 10 مبادئ مشتركة للمساعدات النقدية المتعددة الأغراض للاستجابة للاحتياجات الإنسانية. مجلس أوروبا (2015). تاريخ الاطلاع: 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.
<http://www.cashlearning.org/downloads/conceptpapercommontoplineprinciplesen.pdf>
- بي كريتي، إس جاسبارس، برامج التحويلات النقدية في حالات الطوارئ. أكسفورد: أوكسفام (2006). تاريخ الاطلاع: 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. http://www.cashlearning.org/downloads/resources/guidelines/oxfam_guidecash_trsfer_prog.pdf
- أليكس دي وال، نحو إثنوغرافيا سياسية مقارنة للوقاية من الكوارث. [عبر شبكة الإنترنت]. مجلة الشؤون الدولية 59، رقم 2 (2006): 49-129. https://www.jstor.org/stable/pdf/24358430.pdf?seq=1#page_scan_tab_contents
- وزارة التنمية الدولية. ورقة إحاطة: العنف ضد النساء والفتيات في حالات الطوارئ الإنسانية. عبر شبكة الإنترنت. وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (2013). تاريخ الاطلاع: 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.
https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/271932/VAWG-humanitarian-emergencies.pdf

- دولان، سي. "التخلي عن الثنائية الجنسية: رسم مسارات جديدة للتدخلات الإنسانية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي". المجلة الدولية للصليب الأحمر 96، رقم 485-501 (2005): 894.
<https://www.icrc.org/en/international-review/article/letting-go-gender-binary-charting-new-pathways-humanitarian>.
- دي غيردندر، إف مانديليك، إل موبيرج، وي أكسبت كاش (We Accept Cash). أوصلو: نوراد (2011). تاريخ الأطلاق: 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 <https://www.alnap.org/help-library/we-accept-cash>.
- سي غارسيامورينو، إيه غيديس، ديليو كنير، فهم العنف ضد المرأة والتصدي له. منظمة الصحة العالمية (2012). تاريخ الأطلاق: 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.
http://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/77432/WHO_RHR_12.36_eng.pdf;jsessionid=35427A1F2030997C293F0CC5144D2807?sequence=1.
- منطقة مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي. منطقة مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي المجموعة العالمية للحماية (2018). تاريخ الأطلاق: 11 أيلول/سبتمبر 2018. <http://gbvaor.net>.
- نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني. المبادئ التوجيهية لإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بين الوكالات نظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي (2017). تاريخ الأطلاق: 11 أيلول/سبتمبر 2018.
http://gbvresponders.org/wp-content/uploads/2017/04/Interagency-GBV-Case-Management-Guidelines_Final_2017.pdf.
- جيه هاغن-زانكر، إل بيليرانو، إف بستاجلي، إل هارمان، في براسا، جي ستورج، تي شميدت، سي لينغ، أثر التحويلات النقدية على النساء والفتيات. لندن: معهد التنمية الخارجية (2015). تاريخ الأطلاق: 14 تشرين الأول/أكتوبر 2018.
<http://www.cashlearning.org/downloads/11374-odi.pdf>.
- دي هيلهورست، إتش بورت، آر جوردون، "النوع الاجتماعي والجنس والعنف في الأزمات الإنسانية". ديزاسترز 42، رقم S1 (2018): S3-S16 <https://doi.org/10.1111/disa.12276>.
- إم حسين، سي زيمرمان، إل كيس، تي أبرامسكي، دي كوني، إم باكايوكوتوبولسكا، جي أنان، إتش ليهمان، سي واتس، "العمل مع الرجال لمنع عنف العشير في البيئات المتضررة من النزاعات: تجربة مجموعة تجريبية موجهة تستخدم عينات عشوائية في ريف كوت ديفوار". بي إم سي ببلك هيلث 14، رقم 339 (2014): 1-13. <https://doi.org/10.1186/1471-2458-14-339>
- اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. مبادئ توجيهية لدمج تدخلات العنف القائم على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني: الحد من المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود والمساعدة على التعافي. اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمجموعة العالمية للحماية (2015). تاريخ الأطلاق: 11 أيلول/سبتمبر 2018. https://gbvguidelines.org/wp/wp-content/uploads/2016/10/2015_IASC_Gender-based_Violence_Guidelines_full-res.pdf.
- اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. دليل مراعاة المنظور الجنساني في العمل الإنساني اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2017). تاريخ الأطلاق: 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. https://interagencystandingcommittee.org/system/files/2018-iasc_gender_handbook_for_humanitarian_action_eng_0.pdf.
- اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. الضوابط الإرشادية لإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2017 بي). تاريخ الأطلاق: 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. <https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/cameroon/document/interagency-gender-base-violence-case-management-guidelines>.
- جوشكا، دي. 2016. "النسوية ونظرية النوع الاجتماعي". في دليل أكسفورد لدراسة الدين، تحرير إم ستوسبرغ، إس إنجلر. (2016). تاريخ الأطلاق: 5 نيسان/أبريل 2018. <http://www.oxfordhandbooks.com/view/10.1093/oxfordhb/9780198729570.001.0001/oxfordhb-9780198729570-e-10?print=pdf>.
- لويس، دي. "الضحايا غير المعترف بهم: العنف الجنسي ضد الرجال في أوضاع النزاع بموجب القانون الدولي". مجلة ويسكونسن للقانون الدولي 27، رقم 1 (2009): 1-49. تاريخ الأطلاق: 5 أيلول/سبتمبر 2018. <http://nrs.harvard.edu/urn-3:HUL.InstRepos:9823975>.

- معهد التنمية الخارجية. تقديم المساعدات النقدية بشكل مختلف: كيف يمكن للتحويلات النقدية تحويل المساعدات الإنسانية. معهد التنمية الخارجية ومركز التنمية العالمية (2015). تاريخ الإطلاع: 5 أيلول/سبتمبر 2018.
<https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/9828.pdf>
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. "زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، بما في ذلك في الأوضاع الإنسانية". تاريخ الإطلاع: 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.
<https://www.ohchr.org/EN/Issues/Women/WRGS/Pages/ChildMarriage.aspx>
- إس ريد-هامليتون، العنف القائم على النوع الاجتماعي: مصطلح غامض ومتنازع عليه. لندن: معهد التنمية الخارجية (2014). تاريخ الإطلاع: 14 آب/أغسطس 2018.
<https://odihpn.org/magazine/gender-based-violence-a-confused-and-contested-term>
- جيه روزنبرغ، مين ستريتس: تحديد مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي التي يتعرض لها اللاجئون في المناطق الحضرية والاستجابة لها. مفوضية اللاجئين النسائية (2016). تاريخ الإطلاع: 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.
<https://www.womensrefugeecommission.org/gbv/resources/1272-mean-streets>
- سين، أمارتيا. 1999. التنمية بوصفها حرية. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
- إس سيفاكوماران، "العنف الجنسي ضد الرجال في النزاعات المسلحة". المجلة الأوروبية للقانون الدولي 18، رقم 2 (2007): 253-76. <https://doi.org/10.1093/ejil/chm013>
- صندوق الأمم المتحدة للسكان. الحد الأدنى لمعايير الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في حالات الطوارئ. صندوق الأمم المتحدة للسكان (2015). تاريخ الإطلاع: 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.
<https://www.unfpa.org/featured-publication/gbvie-standards>
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين معركتنا ضد الاستغلال والتحرش الجنسيين. وكالة الأمم المتحدة للاجئين (2018). تاريخ الإطلاع: 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.
https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-2018-07-07-GBVIE_Minimum_Standards_Publication_FINAL_ENG.pdf
- سي فينتون، إس بيلي، إس بونغراتش، 2015. قيمة التحويلات النقدية في حالات الطوارئ. وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (2015). تاريخ الإطلاع: 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.
<http://www.cashlearning.org/downloads/summary-vfm-cash-in-emergencies-report-final.pdf>
- البنك الدولي. مذكرة استراتيجية: التحويلات النقدية في السياقات الإنسانية. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي (2016). تاريخ الإطلاع: 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.
https://interagencystandingcommittee.org/system/files/strategic_note_cash_transfers_in_humanitarian_contexts_june_2016.pdf
- منظمة الصحة العالمية. فهم العنف ضد المرأة والتصدي له: عنف العشير. منظمة الصحة العالمية (2012). تاريخ الإطلاع: 15 تشرين الثاني 2018.
http://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/77432/who_rhr_12.36_eng.pdf?sequence=1
- مفوضية اللاجئين النسائية. "تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في المساعدات النقدية واستخدام مجموعة أدوات النقد في الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي" آخر تعديل في 4 نيسان/أبريل 2018.
<https://www.womensrefugeecommission.org/issues/livelihoods/research-and-resources/1549-mainstreaming-gbv-considerations-in-cbis-and-utilizing-cash-in-gbv-response>